



مبادرة
الإصلاح
العربي



المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الإحتواء والزبونية

نوري دريس

عن الكاتب

دريس نوري هو باحث وأستاذ محاضر في علم الاجتماع بجامعة لمين دباغين (سطيف/ الجزائر)، وعضو في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (بيروت)، وباحث في مخبر المجتمع الجزائري المعاصر. مهتم بدراسة تحولات المجتمع الجزائري بشكل خاص وتأثير الاقتصاد الريعي على عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بشكل عام. ناقش أطروحة دكتوراه حول: "الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة" (2016). ونشر عدة مقالات أهمها: "العنف السياسي في الجزائر المعاصرة: من الأيديولوجيا الشعبوية إلى اليتوبيا الإسلامية؛ عناصر تحليلية في سياقات تاريخية غير معلمة" (عمران عدد 14 / 2015)، "المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتمل" (سياسات عربية، عدد 19، 2016). شارك في عدة مؤلفات جماعية منها "العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة، مقاربات سوسولوجية وحالات" (المركز العربي للأبحاث، بيروت 2017)، و الجماعي "الجيش والسياسة في مراحل الانتقال الديمقراطي". (المركز العربي للأبحاث، 2019. الدوحة).

© 2023 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.



يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، طالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: الطلاب والمواطنون الذين يدعمونهم يتجمعون لتنظيم مظاهرة بعد دعوة من الحراك، للاحتجاج على الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في 12 يونيو، في الجزائر العاصمة، الجزائر في 16 مارس 2021. © مصعب الروبيي - وكالة الأناضول

نيسان / أبريل 2023

المحتويات

مقدمة	1
إشكالية الدراسة	2
الإطار النظري للدراسة وفرضياتها	2
الإطار المنهجي للدراسة	4
نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر	4
الحركة الجمعوية بعد 1989	6
الحراك الشعبي 22 فبراير 2019	8
دستور نوفمبر 2020 ودسترة المجتمع المدني	8
الحركة الجمعوية في الجزائر بعد الحراك: دراسة ميدانية	9
نتائج عامة: الحركة الجمعوية الجزائرية ولآليات الاستزلام	15
خاتمة	18
مصادر ومراجع	20

مقدمة:

يندرج هذا العمل البحثي ضمن إطار مشروع زميل غير مقيم لدى مبادرة الإصلاح العربي لسنة 2021-2022. قدمت هذا الموضوع في خضم الأحداث الكبيرة التي عرفتها الجزائر منذ 2019، حيث انتفض الجزائريون في 22 فبراير 2019 ضد حكم بوتفليقة بطريقة سلمية، عبروا فيها عن توقعهم إلى دولة قانون يسودها الحرية، الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لطالما تخوف الجزائريون من الربيع العربي بسبب المآلات التي عرفها في كل من سوريا واليمن ومصر وبأقل درجة تونس؛ إلا أن خوفهم هذا انعكس في سلوكهم الاحتجاجي والمطلب، فتحلوا بدرجة عالية من السلمية، وتمكنوا من منع بوتفليقة من الموت في كرسي الحكم، وأجبروا القضاء على إطلاق حملة تنظيف واسعة لحقل السلطة من الفاسدين الذين كانوا يتصرفون في الدولة كملكية خاصة.

ومع ذلك، فإن المسار السياسي الذي تمخض عن الحراك لم يحض بالإجماع ولم ينتج تجديد للنخب السياسية، ولا قطيعة واضحة مع الممارسات السياسية التي صبغت النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال.

لدراسة حجم التأثير الذي أحدثه الحراك في بنية النظام السياسي الجزائري، وعمق التغيير الذي قامت به السلطة. سنستخدم مفهوم المجتمع المدني، من خلال دراسة آليات احتواء الحركة الجموعية واستزلامها. نعتقد أن أحد مؤشرات قياس التغيير هو درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المجتمع المدني تجاه السلطة، لأن الحفاظ على تعددية شكلية لم يعد معيارا لقياس الديمقراطية، ولا لتحديد حجم التغيير والقطيعة مع الممارسات الذبونية والعصبوية والجهوية القائمة منذ الاستقلال في الجزائر. المجتمع المدني هو الحامل التاريخي للديمقراطية، ولا يمكن الحديث عن تغيير، أو تحول أو قطيعة، دون استقلاليته. فهل المسار السياسي لما بعد 22 فبراير 2019 يسير في اتجاه تعزيز استقلاليته أم العكس؟ هذا ما تحاول أن تجيب عليه هذه الدراسة.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى مبادرة الإصلاح العربي، للمنبر الأكاديمي الذي تقدمه للباحثين العرب لمناقشة مختلف القضايا التي تهم شعوب المنطقة.

1. إشكالية الدراسة

رغم مرور ثلاثون سنة على إقرار دستور التعددية، الذي فتح المجالين السياسي والاقتصادي أمام ميلاد وتطور المجتمع المدني، إلا أنّ هذا الأخير يبدو اليوم، على الأقل عبر تجلياته الجموعية أو الكوربوراتية، ضعيفا وأداة للسلطة السياسية في إعادة إنتاج نفسها وتسيير الحقل السياسي، أكثر من أن يكون سلطة مُضادة تعكس استقلالية المجتمع عن الدولة.

يمكن مُلامسة هذا الوضع من خلال الدّور السياسي الذي لعبته الحركة الجموعية خلال سنوات حكم بوتفليقة (1999-2019)، أو ربما الذي يُراد منها أن تلعبه بعد حراك 22 فبراير 2019.

خلال سنوات بوتفليقة، شكّلت السلطة تكتلا جمعويا ضخما، أُطلق عليه اسم «تنسيقية الجمعيات المساندة لبرنامج رئيس الجمهورية»، ضمّ أكثر من 12000 جمعية، لعبت دورا هاما في تأييد المشهد الجموعي وتسيير الفراغ السياسي الذي خلّقه بوتفليقة وضمن له البقاء في الحكم طوال تلك المدّة (1999-2019).

ولكن، رغم انتهاء حكم بوتفليقة بثورة شعبية غير مسبوقه (حراك 22 فبراير 2019)، إلا أن اهتمام السلطة بالمجتمع المدني (والحركة الجموعية) بقي حاضرا بقوة، فقد شغلت هذه المفردة حيزا واسعا في برنامج الرئيس عبد المجيد تبون، حيث جعله رأس حربة لترميم علاقة السلطة بالمجتمع من خلال إعطائه مساحة دستورية واسعة تضمن تفعيل ما يسمى بالديمقراطية التشاركية. فتم إقرار مجموعة من الإجراءات على المستوى الدستوري والمؤسساتي، أهمها تشكيل المرصد الوطني للمجتمع المدني، وتعيين مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بالحركة الجموعية.

تحاول هذه الدراسة أن تتبع صيرورة تشكل المجتمع المدني في الجزائر، وفهم الأسباب التي أدت إلى افقاده فعاليته السياسية والاجتماعية، وتبحث في وضعه بعد حراك 22 فبراير، وهذا من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ماهي الأدوات والآليات التي استخدمتها السلطة لاحتواء المجتمع المدني؟
- لماذا يبدو المجتمع المدني الجزائري عاجزا عن أداء دور في صيرورة التحول الديمقراطي؟
- ما هو وضع المجتمع المدني الجزائري بعد حراك 22 فيفري 2019؟

2. الإطار النظري للدراسة وفرضياتها

أ- المجتمع المدني / الحركة الجموعية

تستند هذه الدراسة إلى الأدبيات النظرية التي تنظر إلى المجتمع المدني كفاعل تاريخي أساسي في صيرورة الحداثة وبناء دولة القانون بشكل عام، والانتقال الديمقراطي بشكل خاص. وتقوم فكرته الأساسية على مبدأ استقلالية المجتمع عن السلطة في إعادة إنتاج نفسه ماديا، كشرط تاريخي أساسي لعبت فيه البورجوازية دورا حاسما. ظل مفهوم المجتمع المدني يتغير بتغير ظروف ومتطلبات بناء دولة القانون، فكان يشير إلى البورجوازية في فجر الحداثة، ثم قوى السوق الحرة، وبعدها الفضاء العمومي، ليستقر اليوم في مجموع المؤسسات والروابط المستقلة عن السلطة، والتي تتوسط الدولة والمجتمع¹.

بالطبع لم يمرّ المجتمع المدني الجزائري بهذا المسار التاريخي، وهو أمر تأخذه الدراسة بعين الاعتبار؛ فهي تبحث في واقع مجتمع مدني تمخض عن انتقال ديمقراطي وتحول اقتصادي غير مكتملين وربما مُشوّهين. فالمجتمع المدني الجزائري وُلِد في حضن السلطة، وبقرار منها، ويعيش على نفقاتها وتحت حمايتها. وفي ظل اهتزاز الشرعية السياسية للسلطة ومقاومتها البديل الانتخابي، سيتحول المجتمع المدني إلى أداة لتسيير حالة ضعف الشرعية السياسية، واستراتيجيات التحكم في الانتخابات.

نفترض في هذه الدراسة أن المسار المشوه الذي تمخض عنه المجتمع المدني الجزائري هو أحد أسباب انحرافه عن وظائفه وقدرة السلطة على احتواءه واستزلامه.

في حين أن فكرة المجتمع التاريخية نشأت من امتلاك المجتمع لأدوات حصوله على استقلاليته المادية عن السلطة، استقلالية الفرد عن البنى العضوية التقليدية (العشيرة، القبيلة...)، نشأ المجتمع المدني الجزائري بقرار سياسي من السلطة، وليس من صيرورة تحول في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري. وبالتالي اختزل في حركة جموعية تعيش على نفقات السلطة لتستمر في الوجود،

إنّ الانسداد الحاصل على مستوى الانتقال الاقتصادي، من اقتصاد ريعي مركزي مُسيّر إداريا، إلى اقتصاد انتاجي مُنتج للقيمة المضافة، حرّم المجتمع الاقتصادي، الذي هو أساس قيام المجتمع المدني، من امتلاك أدوات استقلاليته عن السلطة السياسية. وهذا الوضع كان له التأثير المباشر على الحقل الجموعي في الجزائر.

إن امكانية تمويل الحقل الجموعي من خارج السلطة ضئيلة جدا، وأحيانا يمنعها القانون نفسه، وهذا ما جعل السلطة السياسية هي الممول الأكبر للحقل الجموعي، وضامن وجوده واستمراره، بل أحيانا إن هذا الوضع غير الطبيعي هو الداعي لدى الكثير من الأفراد إلى تأسيس

1 لا يتسع المجال هنا للتفصيل في تاريخ مفهوم المجتمع المدني، ولذلك نحيل القارئ إلى أطروحتنا للدكتورّة المعنونة ب: «الممارسات الريعية، الذبونية السياسية وإشكالية المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: مقارنة سوسولوجية للعلاقة المجتمع - الدولة» (جامعة لمين دباغين. سطيف 02، 2016). يمكن تحميلها على الرابط التالي:

الوطني أولا، وفي طريقة اشتغالها طوال سنوات الحرب التحريرية ثانيا. إذا كانت زبونية ما بعد الاستقلال هي التي كانت تضمن إعادة إنتاج النظام القائم، فإن زبونية ما قبل الاستقلال كانت بمثابة الآلية الأساسية التي اشتغلت بها جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا. أي أن توزيع السلطة والموارد كانت دائما تحضر فيها آليات زبونية، عروضية وجهوية. في الواقع، قليلة جدا تلك الدراسات التي تعرضت إلى هذه الظاهرة بشكل مفصل. ما عثرنا عليه في نطاق بحثنا لا يتجاوز مقالين: الأول للمؤرخ محمد حربي، والثاني للباحث محمد حشماوي.

يعرف عن محمد حربي إحاطته الواسعة بتاريخ الحركة الوطنية – باعتباره فاعلا فيها – بصفة عامة وجبهة التحرير الوطني بصفة خاصة.

اتخذت الزبونية السياسية قبل الاستقلال أشكالا مختلفة عن تلك التي عرفتها الجزائر المستقلة. يتبين من خلال ما يقترحه محمد حربي أن الأدوات الأساسية المشكلة لزبونية ما قبل الاستقلال هي الانتماءات العضوية الأولية (الانتماءات الجهوية والعروضية) لقادة جيش التحرير الوطني، حيث كانت عملية التعيينات والترقيات في المناصب العسكرية والسياسية تطغى عليها الممارسات الزبونية، والعلاقات القرابية والجهوية والعروضية.³

نلاحظ بأن زبونية ما قبل الاستقلال ارتبطت أشكالها وأسبابها بظروف الحرب وأنماط الصراع على المناصب داخل إطار الجبهة والجيش. ولكن الزبونية كظاهرة لم تكن وليدة سنوات الخمسينات، بل كانت تعتمل داخل العمق الاجتماعي قبل ذلك بكثير. تميزت العلاقة بين السلطات الاستعمارية والسكان المحليين في الأرياف والقرى بأهمية العلاقة الزبونية التي تتجسد في الوسيط الزبوني (القايد) والأعيان. كان الأعيان، شيوخ الزوايا وبعض القبائل، والقياد بمثابة وسطاء زبونيين ساهموا إلى حد كبير في الحفاظ على خضوع الجزائريين لسنوات طويلة من خلال سياسة العصى والجزرة. تلعب البنى الاجتماعية التقليدية في عالم الريف دورا هاما في انتشار الزبونية من خلال الخطوة الاجتماعية التي يتمتع بها القادة، الشيوخ والأعيان، وهذا خلافا للمجتمعات الحضرية التي صعب على الإدارة الفرنسية التحكم فيها. كان عالم المدينة بمثابة الباب الاول للدخول إلى الحداثة بالنسبة للجزائريين، وهذا بسبب الاحتكاك بالأوروبيين من جهة وانهيار وتفكك العلاقات العضوية وعدم فعاليتها في الضبط الاجتماعي من جهة أخرى. غياب وسطاء زبونيين في عالم المدينة كان سببا رئيسيا، حسب محمد حربي، في لجوء الإدارة الاستعمارية إلى تزوير الانتخابات تجنباً لوصول قوى ثورية إلى المجالس المنتخبة.⁴ يتلاقى هذا الطرح مع فكرة عبد الرحيم العطري حيث ييسر نظام المخزن سلطته على المجتمعات الريفية عبر صناعته للأعيان الذين يشكلون مرتكزا سياسيا لمراقبة السكان واستنزائهم.⁵

2. الزبونية السياسية بعد الاستقلال.

أثرت الآليات التي كانت تشغل بها جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني خلال حرب التحرير (الزبونية، الجهوية، العروضية...) على نمط اشتغال المؤسسات السياسية بعد الاستقلال، بل امتدت إليها ولو بأدوات جديدة.

3 Mohammed Harbi, Clientélisme et clanisme, aperçu historique. Entretien avec mohammed Harbi). In, Naqd, n°19-20, Automne/Hiver 2004. Alger. pp 13-17.

4 المرجع نفسه، ص 14.

5 العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الأعيان، آليات إنتاج الوجاهة السياسية، ط. 2، الرباط، دفاتر العلوم الإنسانية، 2013.

جمعيات أو الانخراط فيها. في مناخ سياسي واقتصادي تحضى فيه السلطة بجاذبية قوية مقارنة بحقل الاقتصاد والانتاج، وحاجة السلطة إلى زبائن وحلفاء يصفون شرعية عليها، تتحول الجمعيات إلى أحد أدوات ممارسة الزبونية والاستقطاب لدى السلطة، والصعود والبحث عن الارتقاء لدى أفراد المجتمع.

إن الجمعية، بحكم وضعها القانوني، الذي يمنحها من السياسة، أو يعطيها طابعا غير سياسي ويبعد عنها شبهة التموقع الحزبي والسياسي، يجعلها أكثر فعالية بالنسبة للسلطة في توزيع الموارد والنفقات مقابل كسب الولاء والدعم تحت يافطات ومبررات غير سياسية.

تقدم السلطة محليا، مساعدات وتمويلات تقول أنها غير سياسية، ولكن مقابل دعم سياسي غير مُعلن من المستفيدين منه. والهدف كله هو إعطاء فعالية للعملية الانتخابية في أن تكون أداة لاستمرار الوضع القائم، دون أن تنتج بديلا سياسيا. من وجهة النظر هذه، المجتمع المدني يستخدم كوسيلة لإفراغ الانتخابات من جوهرها، وفي ترجيح كفة السلطة أمام منافسين محتملين.

ب- الزبونية السياسية في الجزائر

تزامن ازدهار مفهوم الزبونية السياسية مع ازدهار مفهوم الدولة الربعية في الأدبيات المهمة بدراسة الظواهر السياسية في العالم الثالث خلال سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وكثيرا ما كان هذا المفهوم يستخدم لوصف تلك العلاقات الناشئة داخل عمق الدولة الربعية والاقتصاد الربعي. كان من الطبيعي أن تزدهر بعد أطروحات الدولة الربعية والاقتصاد الربعي أطروحات أخرى تتعمق في دراسة ما يحدث داخل العمق السياسي والاجتماعي، وهنا ظهرت مفاهيم الزبونية السياسية، التعزيب، الاستزلام والنيوباترمنونالية² كمفاهيم تعمل على وصف وتحليل تلك الجوانب المكرو-سوسيولوجية والمكرو-سياسية التي لا يصل إليها مفهوم الدولة والربعية والاقتصاد الربعي.

نستخدم في هذه الدراسة مفهوم الزبونية للإشارة إلى نوع من العلاقة التي تنشأ داخل المجتمع (بحقوله السياسية والاقتصادية والاجتماعية) بين من هم في السلطة، ومن هم خارجها، أو بين طرفين يقعان في مستويين مختلفين: السلطة والإدارة المحلية من جهة، والحركة الجمعوية من جهة أخرى، حيث نفترض أن السلطة عبر أدواتها المختلفة، تطور استراتيجيات لاستزلام واحتواء الحركة الجمعوية وتمنح لها الإعانات المالية والتراخيص اللازمة مقابل الولاء والدعم عند الطلب.

1. في جذور الزبونية السياسية في الجزائر.

لم يرتبط نشوء الزبونية السياسية في الجزائر بازدهار الاقتصاد الربعي والدولة الربعية في السبعينات من القرن الماضي. بل هي ظاهرة سابقة تاريخيا لنشوء الدولة الوطنية، حيث تدعمت ركائزها وتغيرت بعد نشوء الدولة الوطنية وانحراف المشروع التحديثي نحو الباترمنونالية.

تجد الزبونية السياسية الجزائرية جذورها في المسار الذي تشكلت فيه الحركة الوطنية، وتحديدًا في التوليفة التاريخية التي شكّلت جبهة التحرير

2 نقصد بالاستزلام هنا عملية صناعة الأزام: جمع كلمة زليم (وهو احدى مرادفات مفردة الزبون). أما النيوباترمنونالية (neopatrimonialisme) فنستخدمه بالمعنى الذي حدده صمويل ايزنستاد (Eisenstadt) و الذي يشير إلى خصوصية الدولة من طرف النخب السياسية الحاكمة في دول العالم الثالث. الدولة الباترمنونالية هي دولة تسيطرها النخب الحاكمة كشأن خاص بعيدا عن المؤسسات والقوانين، حيث الحدود الفاصلة بين ما هو عام وما هو خاص تكاد تكون غائبة.

المرحلة الأولى، نقوم فيها بتتبع تطور الحركة الجمعوية في الجزائر منذ المرحلة الاستعمارية إلى يومنا هذا، وذلك لفهم السياق التاريخي الذي ظهرت فيه، وأهم المراحل التي مرت بها، وخصائصها في كل مرحلة، مع تحليل مراحل تطور الإطار التشريعي المنظم للحركة الجمعوية في الجزائر، باعتباره هو الذي يرسم حدودها ويحدد خصائصها.

سنحاول بعدها أن نستخلص خصائص الحركة الجمعوية في جزائر ما بعد التعددية، والآليات التي تستخدمها السلطة من أجل احتواءها وصناعة زبائن لها داخل المجتمع المدني.

المرحلة الثانية: من أجل فهم واقع المجتمع المدني بعد فترة الحراك الشعبي، مدى استطاعة الحراك من تحسين مناخ العمل الجمعوي، سنقوم بإجراء تحقيق ميداني داخل الفضاء الجمعوي. إن عدم تراكم أدبيات حول هذا الموضوع بشكل كاف، يفرض علينا أن نتوجه مباشرة إلى الفاعلين في الحركة الجمعوية، لنعرف واقعه وأهم التحولات التي عرفها بعد حراك 22 فبراير.

4. نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر

أ- قبل الاستقلال (-1830 1962)

في الحقيقة لا يعود ظهور الأشكال الأولى للعمل الجمعوي إلى فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)، بل إن المجتمع الجزائري عرف أشكاله الأصلية من العمل الجمعوي منذ التواجد العثماني في الجزائر، ويفضل الباحثون في المنطقة العربية أن يطلقوا عليه اسم ((المجتمع الأهلي)) لتمييزه عن الأشكال الحديثة من التنظيم الجمعوي التي ظهرت مع ظهور الدولة الحديثة.

عرفت المدن الجزائرية الكبرى، التي تأسست هي الأخرى خلال فترة التواجد العثماني، ازدهارا كبيرا للحياة الأهلية، خاصة في مجال التعاونيات والروابط الممثلة لمختلف المهن والحرف، إلى جانب الزوايا التي كانت تخدم المؤسسات الدينية.

أما الجمعيات بشكلها الحديث، فكان يجب انتظار قانون 1 جويلية 1901⁸ الخاص بالجمعيات، لكي تبدأ أولى الجمعيات (الجزائرية) في الظهور. تكمن أهمية قانون 01 جويلية 1901 في كونه لا يشترط الجنسية الفرنسية أو التمتع بجميع الحقوق المدنية للراغبين في تأسيس الجمعيات، وهذا هو الأمر الذي عرف الجزائريون كيف يستغلونه لصالحهم ليشرعوا في تأسيس جمعيات تضم فقط جزائريون عكس ما كان معمول به سابقا، حيث يقصي قانون التجنيس (سيناتونس كونسيلت 1865)، وقانون الأهالي (مارس 1871) الجزائريين من منظومة الحقوق المدنية والسياسية الفرنسي ويعتبر تخليهم عن أحوالهم الشخصية شرطا أساسيا للتمتع بالجنسية الفرنسية.

لم يحض موضوع الذبونية السياسية في الجزائر المعاصرة بنفس الأهمية الكافية في دراسة صيرورة تشكل النظام السياسي الحالي، سواء من طرف علماء السياسة أو علماء الاجتماع. يكاد يكون محمد حشماوي من القلائل الذين غاصوا في العمق التاريخي للذبونية السياسية التي شكلت نواة النظام، ويلخص خصائص النظام السياسي الجزائري في خاصيتين أساسيتين تحكان قواعد اللعبة السياسية⁶:

- هيمنة العلاقات الذبونية:

لم تكن جبهة التحرير الوطني تنظيما سياسيا متجانسا أيديولوجيا، بل كان عبارة عن اتحاد مجموعات سياسية وأيديولوجية تحت غطاء مطلب تحقيق الاستقلال (وحدتها الأيديولوجية الشعبوية بتعبير لهواري عدي). إن عدم امتلاكه لقانون داخلي ينظمه جعله يشتغل وفق نمط ذبوني بامتياز، وأدى إلى هيمنة العلاقات الجهوية والعصبوية عليه حتى إلى ما بعد الاستقلال. بل ازدادت حدة الذبونية والاستقطاب الجهوي أكثر بعد نشأة الدولة الوطنية بسبب زوال مبرر الوحدة الظرفية (الاستعمار). هذه الأنماط كانت مصوغا لتوزيع الموارد والامتيازات بطريقة تعسفية.

في سياق الصراع على السلطة بعد الاستقلال، سمح استحواد النظام الشمولي على موارد الدولة بالاستعانة بها ولتوزيعها بشكل ذبوني على المعارضين لخير الحزب الواحد وخيار الاقتصاد الاشتراكي. سمح له ذلك بإسكات الكثير من الأصوات المعارضة واستمالة بعضها إلى صفوف السلطة. على مدار سنوات الاستقلال، كانت السكنات الشاغرة التي خلفها المعمرون، المناصب السياسية (وزارات، سفراء، قناصل، مديرين مركزيين....) والمناصب في المؤسسات العمومية، وتراخيص استغلال الأراضي توزع بطريقة ذبونية سياسية من طرف النظام.⁷

- إضعاف المؤسسات وغياب الرقابة

الميزة الأساسية التي صبغت ممارسة السلطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا هي الشخصنة واستبعاد القنوات الرسمية واحتقار القانون. لم يعقد أي مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني طوال فترة حكم الرئيس هواري بومدين، ونفس الشيء يقال عن المجلس الوطني للثورة الذي حل محل المجلس الشعبي الوطني الذي تم حله بعد انقلاب 19 جوان 1965. يكاد يكون تاريخ الجزائر المستقلة تاريخا لتعطيل العمل بالمؤسسات والقوانين، أو في أحسن الأحوال تحييدها وإفراغها من جوهرها وصلاحياتها. تحولت المؤسسات السياسية إلى معبر وجسر نحو قلب الدولة لنهب الخبرات العامة (الدولة الناهية المنهوبة بتعبير حشماوي). إن عدد الدساتير التي عرفتها الجزائر يعبر بقوة عن نزعة الشخصنة لدى حكامها. لقد كان الدستور موضوع مراجعة وتعديل كلما حل رئيس جديد للجمهورية، بل شهدنا أكثر من تعديل في فترة رئاسة عبد العزيز بوتفليقة. ولكن التعديل ليس دليلا على أهمية العمل بالدستور، فالكثير يشككي من عدم تطبيق الدستور وليس من مضمونه المعدل في كل مرة.

3. الإطار المنهجي للدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضيتها، سوف نقوم بتنفيذ البحث وفقا لمرحلتين:

8 قم هذا القانون المحامي و النائب في الجمعية الوطنية الفرنسية بيار فالداك روسو، في نهاية سنة 1989، بعد أن نجح سابقا في تمرير قانون النقابات وقانون المؤسسات التعاقدية. استمرت مناقشة هذا القانون في البرلمان الفرنسي أكثر من ستة أشهر وهذا بسبب خوف الكثير من النواب من العمال والجمعيات الدولية والطوائف الدينية المعادية للجمهوريين، ولكنه مر في النهاية ووضع حدا للقيود المفروضة على الحركة الجمعوية منذ الإمبراطورية الأولى.

6 Hechemauoui Mohammed, Permanence du jeu politique en Algérie, in Politique étrangère, 2009/2 Été. Pp 309-321.

الجزائريون نظريا، من خلال رفعه لشروط الجنسية الفرنسية والحقوق المدنية، إلا أن الممارسات الكولونيالية، واستمرار قانون الأهالي إلى غاية 1944، كانت عوائقا أساسية لنمو المجتمع المدني، خاصة في ظل هيمنة الكولون الفرنسي على الاقتصاد، وضعف تمويل الجمعيات التي أسسها الجزائريون من أجل الدفاع عن حقوقهم المختلفة.

الحركة الجمعوية خلال حرب التحرير (1954-1962)

رغم هيمنة الجمعيات الفرنسية على الحقل الجمعوي إلا أن الجزائريين استمروا في إبداع تنظيمات خاصة بهم على غرار الاتحاد العام للعمال الجزائريين (أسسه عيسات ايدير سنة 1956)، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (1955). ولاحظ السعيد الطيب في دراسته حول المجتمع المدني والحركة الجمعوية في الجزائر، إلى أن جبهة التحرير الوطني خلال هذه الفترة استطاعت استقطاب الحركة الجمعوية الجزائرية إلى صفوفها ووضعها في خدمة المشروع الاستقلالي، حيث كانت الجمعيات الكشفية والطلابية والرياضية بمثابة فضاءات لتدريب وتكوين المناضلين الوطنيين¹³. ولكن سرعان ما تحركت الإدارة الاستعمارية ضد هذا الوضع وأصدرت مرسوم 17 مارس 1956 الذي يقضي بحل كل جمعية تهدد النظام العام، وجعلت من الانخراط في الجمعيات التي أسستها مصالح العمل البيكولوجي الإطار الوحيد المسموح به لنشاط الجزائريين جمعويا¹⁴.

ب- بعد الاستقلال (1962-1988)

إن الخيارات السياسية والأيدولوجية والاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من طرف السلطة بعد الاستقلال تتناقض تماما وشروط انبثاق المجتمع المدني والحركة الجمعوية المستقلة. لا تتوافق الأحادية الحزبية والاشتراكية الاقتصادية مع مبدأ حرية التجمع والحرية الجمعوية وحرية التعبير وحرية النقابة وحرية المبادرة بمختلف أشكالها. إن المادة 19 في دستور 1963¹⁵، التي تنص على ضمان الدولة لحرية تأسيس الجمعيات لم يكن لها أي تأثير على الممارسات في الميدان. فرغم استمرار العمل بقانون 1901 الفرنسي (مع بعض التعديلات الطفيفة)، إلا أن الأيدولوجية الشعبية التي ارتكز عليها النظام السياسي القائم آنذاك، ضيّقت كل المجالات أمام العمل الجمعوي المستقل. تتصور الأيدولوجية الشعبية المجسدة في الحزب الواحد، التعددية بمختلف أشكالها ومجالاتها كتهديد لوحدة الجسم الاجتماعي للدولة، يمكن أن تضعف المجتمع الجزائري، لذلك أقر مؤتمر جبهة التحرير الوطني المنعقد في 1964، بأن تعدد الأحزاب في حد ذاته ليس مقياسا للديمقراطية و لا الحرية، كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للعمال¹⁶، لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير - باستعارة مفردات الخطاب النضالي هنا- هو الحزب الواحد الطليعي، وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال، الشباب، النساء، وقدماء المجاهدين في منظمات

في الواقع، ورغم ظروف الاستعمار واللامساواة، إلا أن بصمة الحقوقي بيار فالداك روسو تركت أثرها على قانون الجمعيات، وجعلت منه قانونا ليبراليا بامتياز يستفيد منه ليس فقط الفرنسيون، ولكن حتى الأجانب، وبكل الصيغ. يذكر الباحثان سيف الدين بوسماحة، وشبوط سعاد يمينة في دراستهم حول «قانون الجمعيات الفرنسي 1901 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية»⁹، ثلاثة نقاط أساسية تضمنها القانون واستفاد منها الجزائريون لبناء حركة جمعوية وطنية ساهمت في بلورة الحركة الوطنية الجزائرية، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

النقطة الأولى: جاء القانون مساعدا للجزائريين من حيث عدم تحديد الصفة والهيئة القانونية لمؤسسي الجمعية إذ أنه لم يشترط في بنوده المواطنة الفرنسية (الجنسية) وكمالية الحقوق المدنية للشخص أو مجموعة الأشخاص التي تريد تأسيس جمعية على الأراضي الفرنسية¹⁰.

النقطة الثانية: عدم تحديد هذا القانون لنوع وطبيعة الجمعيات المؤسسة والتدقيق في تعريف ماهيتها. بمعنى أن الجمعية هي كيان أو مؤسسة لا تهدف لتحقيق أي مكسب ربحي وهذا هو المقصد الحقيقي من الجمعيات والتعاضديات، الأمر الذي سمح للجزائريين باستغلال القانون جيدا لصالحهم من خلال تأسيس الجمعيات العادية أو جمعيات الصالح العام بأشكالها المختلفة سواء الدينية أو الثقافية وحتى الرياضية. كما استغلوا هذا القانون أيضا في إنشاء المؤسسات التعاضدية الأهلية (أي قائمة على العنصر الجزائري فقط) كما استغلوا ذات القانون للولوج إلى النقابات المهنية في مراحل متقدمة من القرن العشرين¹¹.

النقطة الثالثة: إلغاء قانون الجمعيات لدور البلديات ورؤسائها سواء بفرنسا أو بالجزائر في إنشاء الجمعيات وجعلها في يد رؤساء العمالات، وبالتالي السماح للجزائريين بتأسيس أولى الجمعيات في المدن الكبرى. نشطت هذه الجمعيات في مجال الفن والموسيقى ولم تكن «موجهة لمحاربة الفقر والجهل وترقية المستوى الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين، بل كانت موجهة إلى شرائح اجتماعية خاصة عمل الاستعمار الفرنسي على استعمالها لخدمة مصالحه»¹². كانت فرنسا تشجع الجمعيات التي تروج لأطروحتها وتخدم مصالح المعمرين، في حين منعت الجزائريين من أي نشاط يضر بالأطروحة الاستعمارية، ولذلك امتلأ الحقل الجمعوي بجمعيات وتنظيمات المعمرين والمبشرين. ولم تبدأ الجمعيات المشكلة من لدن الجزائريين في الظهور إلا بعد سنة 1930، وتمحور نشاطها خاصة حول موضوع الهوية الثقافية والإصلاح الديني والتربوي، وكان أهمها جمعية العلماء المسلمون التي أسسها ابن باديس سنة 1931، والكشافة الإسلامية الجزائرية التي أسسها أحمد بوراس سنة 1935.

وبالإضافة إلى الحركة الجمعوية، عرفت الجزائر خلال فترة ما بين الحربين ازدهارا للجمعيات السياسية التي رفعت مطالب متنوعة، تتراوح بين الاستقلال التام وبين إدماج الجزائريين في منظومة الحقوق السياسية والمدنية الفرنسية، وكانت جمعية أحباب البيان (AML) وحركة انتصار الحريات الديمقراطية الأكثر شعبية وحضورا ميدانيا.

ولكن، يجب التأكيد على أن قانون 1 جويلية 1901 الخاص بالجمعيات، كان موجها أساسا إلى المجتمع الفرنسي، وحتى وإن استفاد منه

13 Taib Essaid, Ibid, p 268

14 المرجع نفسه، ص 269.

15 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963. المادة (19). متوفر على الرابط التالي: http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion63_3_3.htm#Droit

16 تجدر الإشارة هنا إلى أن دستور البلاد لسنة (1963) المشار إليه أعلاه قد نص في المادة 20 منه على حرية العمل النقابي والمشاركة في النشاط المؤسسي، شريطة عدم المساس بأسس الاشتراكية التي شكلت النهج السياسي والاقتصادي للدولة آنذاك.

9 سيف الدين بوسماحة، و شبوط سعاد يمينة في دراستهم حول «قانون الجمعيات الفرنسي 1901 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية»، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضرية، مجلد 7، عدد 2، (2020).

10 المرجع نفسه، ص 227.

11 المرجع نفسه، ص 227

12 الزبير عروس، الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والآفاق. دفاتر المركز، رقم 13 /2005 (مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهران)، ص 71

بدأت تظهر تأثيراتها بقوة، والحركة الإسلامية الصاعدة لم تتردد في رفض الشرعية الثورية التي تقوم عليها السلطة، وشبكتها الجمعوية غير المعتمدة كانت تنافس المنظمات الجماهيرية وأجهزة الحزب في الدعاية. كانت كل الظروف مهيئة لتتجه البلاد نحو الانفجار الكبير في أكتوبر 1988، والذي سوف يكون بمثابة اللحظة التاريخية التي سينبثق منها أول دستور تعددي للجزائر المستقلة، يسمح بالحرية الجمعوية، والتعددية الحزبية، النقابية والإعلامية، وحرية المبادرة الاقتصادية.

5. الحركة الجمعوية بعد 1989

انتهت الأزمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات إلى انتفاضة أكتوبر 1988، والتي بدورها أفضت إلى إقرار دستور تعددي يمكن اعتباره بمثابة شهادة ميلاد للمجتمع المدني الجزائري على الأقل على المستوى التشريعي، وهذا من خلال وضع حدّ لاحتكار جبهة التحرير الوطني للحقل السياسي، ومنظماتها الجماهيرية للحقل الجمعوي. من خلال سن دستور جديد يضع حداً للأحادية الحزبية والنقابية، ويقر بالتعددية الإعلامية، الحزبية، الجمعوية، النقابية وحرية المبادرة الاقتصادية.

أ. دستور 22 فبراير 1989 وميلاد الحركة الجمعوية المستقلة

يعتبر دستور فبراير 1989 أول دستور تعددي ليبرالي في الجزائر المستقلة، وهذا من خلال مجموع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أتى بها. وهي الإصلاحات التي تسمح لنا بالحديث نظريا عن إمكانية قيام مجتمع مدني حقيقي وحركة جمعوية مستقلة. لقد وضع الدستور حدا لهيمنة الحزب الواحد وجمعياته على الحقل السياسي، فالمادة 39 مثلا تنص على: حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن. والمادة 40 تعزز هذا الحق من خلالها تأكيدها على «حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به». وإقرار المادة 53 على: «الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين».

أعطى هذا الدستور الإطار السياسي والقانوني لطرح أول قانون جمعيات ليبرالي، يكرس فعليا الحرية الجمعوية، ويسمح بميلاد حركة جمعوية جزائرية غير مسبوقه. وهو ما تجسد في قانون 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990¹⁸ والمتعلق بالجمعيات.

وقد جاء هذا القانون ليرافق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كرسها دستور فبراير 1989، وأهم ما جاء فيه هو إلغاءه للشروط التعجيزية أو للعوائق البيروقراطية والسياسية التي كانت موجودة في القوانين السابقة، على غرار شرط عدم مناهضة الخيارات الأيديولوجية للدولة أو ضرورة موافقة الحزب على الجمعيات السياسية، أو شرط الموافقة المزدوجة من طرف الوالي والوزير لاعتماد الجمعوية (المادة 7). وعموما، نلاحظ أن أغلب مواد القانون توضح الإجراءات القانونية

وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته¹⁷.

تتصور القوانين والموثائق المؤسسة للدولة الجزائرية الفتية، المجال الجمعوي كإحدى وسائل التعبئة الأيديولوجية لخدمة الاشتراكية والمشروع التحديثي، ولذلك لم يتسع المجال الجمعوي إلا لنوع واحد من الجمعيات، ينشط محليا على مستوى الأحياء والعمل الخيري، وهذا النوع في الحقيقة ليس له أي تأثير على المجتمع بشكل عام، ومن السهل إخضاعه ومراقبته، وهو ما حدث بالفعل. سوف يتكرس هذا الإحتواء أكثر مع الأمرية رقم 71-79، الموافقة ل 03 ديسمبر 1971 والتي رغم كونها أول نص قانوني ينضم الحركة الجمعوية في الجزائر المستقلة، إلا أنها تعتبر تراجعا في مستوى الحريات الجمعوية مقارنة بقانون 01 جويلية 1901 الذي كان معمولا به، إذ أن معظم مواد الأمرية تتحدث عن عقوبات في حق الناشطين الجمعويين، وعن الأشخاص الذين يحق لهم تأسيس جمعيات (الفقرة ه من المادة 3). يتجلى كما لو أن الداعي إلى استصدار هذا القانون هو رغبة السلطة في مراقبة الفضاء الجمعوي أكثر من شيء آخر، وعدم وضوح بعض المواد أو بعض الفقرات في مواد الأمرية يفتح الباب واسعا أمام الإدارة لغلط أو حضر جمعوية، أو رفض طلب تأسيسها، والتصرف بمزاجية في قراءة القانون. على كل حال، هذه الأمرية تمثل مرحلة من مراحل تكييف المنظومة القانونية الجزائرية مع الأحادية الحزبية والنقابية. فمثلا، تنص المادة 23 على أن الجمعيات ذات الطابع السياسي يجب أن تحصل تصريحا من حزب جبهة التحرير الوطني.

تحول الفضاء الجمعوي إلى ميدان حركرا على المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب (جبهة التحرير الوطني)، تؤطر مختلف الفئات السوسيو-مهنية، وتستخدم للدعاية للمشروع السياسي وللخيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحزب. سيستمر هذا الوضع إلى غاية بداية الثمانينات، حيث سيبدأ المجتمع الحقيقي، الذي لم تستطع أجهزة السلطة الجمعوية احتوائه، في اكتشاف أهمية الانتظام في الحركة الجمعوية.

بدأت جمعيات، وإن لم تكن معتمدة، تنشط في مجال الدفاع عن الحقوق النسوية، حقوق الإنسان، العمل الدعوي، القضية الامازيغية، العمل الخيري والحركة الإسلامية في الظهور. وفي المقابل، تحولت المنظمات الجماهيرية إلى هياكل دون روح، خاصة عندما أقر مؤتمر جبهة التحرير سنة 1982 إمكانية شغل مناصبه لمناصب قيادية في هذه المنظمات. ورغم إصدار القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 يوليو 1987، والمتعلق بالجمعيات، إلا أنه لم يأت بأي تقدم في مجال حرية العمل الجمعوي باستثناء ربما إلغاء البند الذي يفرض الحصول على ترخيص من الحزب بالنسبة للجمعيات ذات الطابع السياسي، وإلغاء البند المتعلق باشتراط عدم مناهضة الخيار الاشتراكي لمؤسسي الجمعيات. ومع ذلك فإنه من السهل أن نلاحظ بأن القانون عقابي أكثر منه تنظيمي للحقل الجمعوي، والسبب قد يعود إلى أن سنوات الثمانينات عرفت أكثر بظهور جمعيات سرية أو جمعيات غير معتمدة كثيرة بعضها تابع للحركة الإسلامية والبعض الآخر للحركة الثقافية الامازيغية، والبعض الآخر ينشط في مجال حقوق الإنسان أو في الحركة النسوية. قد تكون السلطة تبحث من وراء هذا القانون إغلاق المجال في وجه أي نشاط جمعوي معارض للسلطة أو يفلت من رقابتها اللصيقة، خاصة وأن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية

17 أنظر في هذا الصدد: عزايو حمزة: «الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي»، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع (مجلة مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر)، الصادرة بالشلف عن جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، العدد 3، جوان 2016، ص. 8. متوفر على الرابط التالي:

كاملتين. أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في التضييق تدريجيا على الجمعيات والنقابات المستقلة، وسيشهد قانون الجمعيات، الذي تمت مراجعته عقب اندلاع الربيع العربي، تراجعاً في مستوى الحريات مقارنة بقانون 1990.

ب. الربيع العربي ومراجعة قانون الجمعيات:

في خضم ثورات الربيع العربي، وما أثير من قضايا التمويل الأجنبي ودور المنظمات غير الحكومية هنا وهناك، تقدمت السلطة في الجزائر بمشروع قانون 06-12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتضمن قانون الجمعيات. ورغم هيمنة السلطة على الحقل الجمعوي طوال عقود، رغم هوامش الحرية التي فتحها قانون 1990، إلا أنها بقيت خائفة من تشكل هوامش تعجز عن رقابتها، فراجعت القانون الأكثر ليبرالية في تاريخ الجزائر لتدخل عليه بعض التعديلات تتعارض تماما مع دواعي وأسباب المراجعة التي تصرح بها.

فمثلا، بالنسبة للمادة الثانية التي تعرف الجمعية، تم إضافة فقرة رابعة هلامية، يمكن تفسيرها وفقا لمزاج البيروقراطية أو القضاء، أو للسلطة التقديرية للوصاية (وزارة الداخلية)، بحيث تنص على أنه: «يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العالم وألا يكون مخالفا

لتأسيس جمعية، أو الإطار التنظيمي العام لنشاطها، عكس القوانين السابقة التي ركزت على العقوبات والإطار الضيق الذي يجب ألا تتعداه الحركة الجمعوية.

سيسمح قانون الجمعيات الجديد هذا بانفجار جمعوي غير مسبوق، ورغم الأزمة الأمنية التي دخلت فيها البلاد طوال عشرية التسعينات، إلا أن الفضاء الجمعوي استمر في النمو من خلال ميلاد جمعيات تنشط في مختلف المجالات، وكثير منها مستقل عن السلطة ومكتفية في مواردها. ولكن مع بداية الألفية الجديدة، وعودة الأمن إلى البلاد، ووصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة (1999-2019)، بدأت هذه الأخيرة تنتبه مرة أخرى إلى الفضاء الجمعوي وإلى ضرورة تعبئته من أجل إعادة تثبيت أركان الدولة مجددا والتي كادت أن تتزعزع خلال عشرية العنف. سوف تبدأ السلطة في إعادة احتلال الفضاءات التي تحررت (أو أفلتت منها) طوال عشرية العنف، وسيكون الفضاء الجمعوي ميدانا لصراعات شرسة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع.

اتبعت السلطة استراتيجيتين متوازيتين خلال هذه الفترة. ولأنه ليس بالإمكان التراجع عن الحرية الجمعوية التي أقرها دستور 1989، سوف تعمل أولا على إغراق الفضاء الجمعوي بألاف الجمعيات الممولة من طرف الإدارة، والمضمون ولاءها لأحزاب السلطة (التحالف الرئاسي)، وفي هذا الصدد، سوف تعمل تنسيقية الجمعيات المساندة لبرنامج رئيس الجمهورية، ومنتدى رؤساء المؤسسات دورا حاسما في هيمنة السلطة على المجتمع المدني، وضمان بقاء بوتفليقة في السلطة لعشريتين

نقاط الفرق	90-31 (1990).	6-12 (2012)
التأسيس	يشترط 15 عضو بغض النظر عن طبيعة الجمعية (وطنية، محلية). - ضرورة الإعلان عن تأسيس الجمعية في 3 جرائد وطنية	وضع القانون شروط خاصة بكل جمعية 10 أعضاء بالنسبة لجمعية بلدية 15 عضو لجمعية ولائية مع ضرورة أن ينحدروا على الأقل من ثلاثة بلديات مختلفة 21 عضوا لجمعية ما بين ولائية. 25 عضوا لجمعية وطنية مع ضرورة أن ينحدر أعضاءها من 12 ولاية مختلفة على الأقل. الغاء إجراء التشهير بتأسيس الجمعية. - إشتراط صحيفة السوابق العدلية لجميع الأعضاء المؤسسين. - يمكن للسلطة الإدارية أن تقبل أو ترفض ملف التأسيس.
التمويل والتمويل الأجنبي	- مسموح به شرط أن توافق عليه وزارة الداخلية تمول الدولة الجمعية وفقا لدفتر شروط	- يمنع أي تمويل أجنبي للجمعيات الوطنية. - تمويل الدولة الجمعية وفقا لدفتر شروط
الحل أو التعليق.	الحل يكون بقرار من سلطة قضائية.	الحل يمكن أن يكون بطلب من الإدارة لدى سلطة قضائية.

لدور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسوف ينبثق عنه المرصد الوطني للمجتمع المدني كمؤسسة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية.

لثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها»¹⁹.

كما تمت إضافة فقرات في المادة الرابعة يمكن أيضا أن تلعب السلطة التقديرية للإدارة دورا في تفسيرها، وبالتالي إقصاء الأفراد من قههم في العمل الجمعوي. سيوضح الجدول التالي أهم نقاط الفرق بين قانون 90-31 (1990)، وقانون 06-12 (2012).

بعد الحراك الذي انطلق في 22 فبراير 2019، لم نشهد حضورا رسميا ومباشرا للمجتمع المدني بشكله الجمعوي، ومع ذلك، فإن الدستور الذي تم التصويت عليه في نوفمبر 2020، سوف يعرف لأول مرة دسترة

7. الحراك الشعبي 22 فبراير 2019

الطاقم السياسي والحكومي لفترة بوتفليقة²¹، ولم تستطع أن تستقطب من الجزائريين إلا ما نسبته 39.83 بالمئة، حصل فيها السيد عبد المجيد تبون على نسبة 58 بالمئة من مجموع الأصوات المعبر عنها²².

كانت مفردة المجتمع المدني إحدى أهم مرتكزات برنامج الرئيس عبد المجيد تبون²³. حيث لم يمض وقت طويل على انتخابه حتى بدأ المرافعة لضرورة إشراك المجتمع المدني في بناء ما بات يعرف بالجزائر الجديدة، ودعت السلطة شباب الحراك إلى تأسيس جمعياتهم أو الانخراط في جمعيات موجودة. اعتقدت السلطة أنه يمكن أن تحل الحركة الجموعية غير المتحزبة (حسب أقوالها) محل الأحزاب السياسية التي لم تعد قادرة على حشد الجزائريين وراء خطابها، ولهذا لم يعد يخلو اجتماع أو خطاب من مفردة المجتمع المدني أو الحركة الجموعية.

شهدت الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية انتشار جائحة كورونا، أرغمت الجزائريين على وقف المسيرات، وسمحت للسلطة بتنفيذ الأجنحة السياسية التي أعلنت عنها سابقا وشرع الرئيس المنتخب بتنفيذها. بدأت بتعديل للدستور استفتى عليه الجزائريون في 1 نوفمبر 2020، ثم انتخابات تشريعية في 12 جوان 2021 فازت فيها نفس الأحزاب التي شكلت التحالف الرئاسي خلال فترة حكم بوتفليقة، ونفس الامر بالنسبة للانتخابات المحلية التي نظمت في 27 نوفمبر 2021.

أما بالنسبة للحقل الجموعي بشكل خاص، والمجتمع المدني بشكل عام، فلقد عرفت بداية ظهور تكتلات جموعية تنشط تحت يافطة المجتمع المدني، وتساند خارطة طريق السلطة، وأهمها المنتدى الجزائري للمجتمع المدني، تكتل المسار الجديد، المنتدى الإعلامي الجزائري، في حين رفضت السلطة اعتماد الكثير من الجمعيات بمبررات مختلفة.

8. دستور نوفمبر 2020 ودسترة المجتمع المدني

بعد الأزمة السياسية الكبيرة التي دخلت فيها الجزائر بسبب إصرار بوتفليقة على الترشح لعهد خامسة، واندلاع الحراك الشعبي، تم ادخال تعديلات على دستور 2016، وتم الإشارة لأول مرة في تاريخ الجزائر إلى مفهوم المجتمع المدني في ديباجة الدستور وفي موادته. تنص الديباجة على أن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطني، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات، أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني²⁴. وتنص المادة العاشرة من الباب الأول على أن تسهر الدولة على

يمثل الحراك الشعبي أهم حدث سياسي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، سواء في أشكال التجنيد التي أتلى بها ودرجة السلمية والشمولية التي تميز بها، أو في نوعية المطالب السياسية التي رفعها. والحراك هو عبارة عن انتفاضة شعبية سلمية شاملة لكل المدن الجزائرية، انطلقت يوم 22 فبراير 2019، لرفض ترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة لعهد خامسة، وهو غائب عن الساحة السياسية وعاجز عن مخاطبة الجزائريين منذ سنة 2013، حيث أصيب بجلطة دماغية أفقدته قدراته على الحركة والكلام. خرج الجزائريون في البداية للمطالبة بإلغاء العهد الخامس لبوتفليقة، ولكن بعد أن تحقق هذا المطلب، دخلت البلاد في أزمة سياسية بسبب عدم توافق تصورات مختلف القوى الاجتماعية والسياسية لكيفية الخروج منها.

بينما ترى السلطة أن مطالب الحراك تحققت بتراجع بوتفليقة عن الترشح لعهد خامسة، وتقديم الكثير من المسؤولين الكبار إلى العدالة لمحاسبتهم على الفساد المستشري في كل هياكل الدولة، وبالتالي ضرورة تنظيم انتخابات في أسرع وقت لتفادي الدخول في فراغ دستوري أو مرحلة انتقالية على غرار ما حدث في التسعينات، تطورت مطالب الحراك إلى ضرورة تغيير جذري لنظام الحكم بدل الاكتفاء بتغيير الأشخاص، واستمرت المسيرات في الشارع ترفع مطالب سياسية بالدرجة الأولى، وترفض خطة الطريق التي أعلنت عنها السلطة.

بينما اكتفى الحراك برفع المطالب كل يوم جمعة وثلاثاء في مسيرات شعبية في المدن الكبرى، كذلك السلطة أصرت على خطة طريق تقوم على تنظيم انتخابات رئاسية ليتولى الرئيس المنتخب تنفيذ الإصلاحات والاستجابة لمطالب ما باتت تسميه السلطة بالحراك الأصيل²⁰.

تولى رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح رئاسة الفترة الانتقالية التي أعقبت استقالة بوتفليقة، وكانت مهمته الأساسية توفير الظروف الملائمة لإجراء انتخابات رئاسية. فشل بن صالح في إجراء الرئاسيات في موعدها الدستوري (بعد 90 يوما من استقالة الرئيس، أي 04 جويلية 2019)، بسبب استمرار المسيرات الراضية لها، وغياب المترشحين وعجز الأحزاب التقليدية للسلطة عن مواجهة غضب الجزائريين.

وهو ما دفع السلطة إلى اقتراح مبادرة للحوار الوطني، قادها كريم يونس (رئيس البرلمان الجزائري بين سنتي 2002 و2004)، لكنها لم تنجح إلا في استقطاب القوى التقليدية الداعمة للسلطة والمرفوضة من طرف الحراك. ومع ذلك، حددت السلطة تاريخ 12 ديسمبر لإجراء الانتخابات الرئاسية، وحشدت الجهاز البيروقراطي وعدد كبير من الفاعلين في الحركة الجموعية للترويج له رغم إصرار الحراك على التعبير عن رفضه لإجراء رئاسيات دون ضمانات حول شفافيتها، ودون إبعاد الأحزاب والجمعيات التي كانت أداة بوتفليقة الأساسية في الحكم.

ترشح لرئاسيات 12 ديسمبر 2019 أربعة مترشحين ينتمون كلهم إلى

21 تمكن فقط أربعة مترشحين من جمع التوقيعات المطلوبة، وبالتالي دخول المنافسة وهم: عبد المجيد تبون (مترشح مستقل)، عبد القادر بن قريينة (حركة البناء الوطني)، عزالدين ميهوبي (التجمع الوطني الديمقراطي)، عبد السلام بلعيد (حزب المستقبل)

22 حول هذه الرئاسيات ينظر إلى ورقتنا المنشورة على موقع مبادرة الإصلاح العربي والمعونة ب: الجزائر: انتخابات رئاسية أم إجهاض لنحو ديمقراطي؟ (نوفمبر 2019) <https://bit.ly/39OLNnx>

23 أنظر مثلا على هذا الخطاب الذي ألقاه الرئيس تبون أمام ولايات الجمهورية حيث دعى إلى «مساعدة المجتمع المدني على تنظيم نفسه، حيث كلما تكون فيه جمعية طاهرة المبادئ وبعيدة عن كل الشبهات السياسية مفروض عليكم تشجعوهم» <https://www.youtube.com/watch?v=OLgnpUxzGac>

24 دستور 2020، <https://www.joradp.dz/TRV/AConsti.pdf>

20 انتشر مصطلح الحراك الأصيل في أوساط السلطة وهذا للتمييز بين الحراك الذي يمتد بين 22 فبراير 2019 إلى غاية 1 أبريل 2019، تاريخ استقالة بوتفليقة، والحراك الآخر الذي استمر لسنتين مطالبا بتغيير جذري. تبنت السلطة نسخة الحراك المطالب فقط برحيل بوتفليقة، بينما عملت بكل الوسائل على إيقاف أو تحييد ما تبقى منه.

- تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية²⁵، بينما تنص المادة 16 في فقرتها الثالثة على أن تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لا سيما من خلال المجتمع المدني. أما المادة 53 فهي تنص على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون ويمارس بمجرد التصريح به، وأن تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العامة، وأن الجمعية لا يمكن حلها إلا بقرار قضائي.
- موعدين انتخابيين: تشريعات جوان 2021، ومحليات 27 نوفمبر 2021.
- فأمّا جائحة كورونا، فقد أجبرتنا على التراجع عن استخدام تقنية المقابلة المباشرة مع الفاعلين الذين لديهم علاقة مباشرة مع موضوع بحثنا، ونلجأ إلى تقنية الاستبيان الإلكتروني.
- أما الإطار التشريعي للحركة الجمعوية، فلا يزال العمل جارياً بقانون 2012، ولكن لم يخف رئيس الجمهورية رغبته في تعديله، وفي الحقيقة جهزت الحكومة مشروع قانون جديد للجمعيات ولكن لم يتم تحويله بعد إلى البرلمان. في يوم 21 أبريل 2022 نظم المجلس الشعبي الوطني، الذي تهيمن عليه أحزاب السلطة (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي) يوماً دراسياً حول قانون الجمعيات، دعى فيه إبراهيم بوغالي رئيس المجلس إلى ضرورة وضع قانون جمعيات جديد يتوافق والدستور الجديد. وأشارت وكالة الأنباء الجزائرية إلى أن الغرض منه هو الخروج بتوصيات تمهيدا لتعديله²⁶.
- في حين أن الموعدين الانتخابيين اللذان نظما خلال فترة الدراسة، كانا فرصة لنا للممارسة الملاحظة المباشرة على الفاعلين الجمعويين وسلوكهم الانتخابي.
- عموماً، يمكن القول أن التعديل الأخير للدستور الجزائري أتي بمكاسب هامة بالنسبة للمجتمع المدني بشكل عام، والحركة الجمعوية بشكل خاص، و لكن هل السخاء القانوني سوف يقابله سخاء على مستوى الممارسات؟ هذا ما سنحاول أن نعرفه من خلال دراسة ميدانية على عينة عشوائية من الجمعيات، لنعرف وضع المجتمع المدني الجزائري بعد حراك 22 فبراير 2019.
- **مجتمع البحث:** يتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من الفاعلين الجمعويين (الجمعيات المعتمدة). ونقصد بالفاعل الجمعوي كل شخص ينشط، أو سبق وأن نشط في إطار جمعية معتمدة من قبل وزارة الداخلية الجزائرية. ولا تهم الصفة التي يشغلها داخل الجمعية: رئيس جمعية، عضو مكتب، منخرط. نهدف من وراء توسيع خصائص مفردات العينة إلى توسيع حجم العينة نفسها لنجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات والآراء المختلفة، خاصة أمام صعوبة الوصول إلى رؤساء الجمعيات وتردهم في التعامل معنا.
- عينة الدراسة: لم نحدد حجماً معيناً للدراسة، بل قمنا بتوزيع الاستبيان على أكبر عدد من الناشطين الجمعويين، مستخدمين البريد الإلكتروني أو التوزيع المباشر للاستبيان الورقي.
- طريقة المعاينة: استخدمنا تقنية كرة الثلج للوصول إلى مفردات العينة، حيث ساعدنا الكثير من الناشطين الجمعويين الذين تربطنا بهم معرفة شخصية في الوصول إلى ناشطين آخرين من مختلف مناطق الجزائر
- أدوات جمع البيانات: استخدمنا الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية للبحث، ويتكون من الأسئلة التالية:

9. الحركة الجمعوية في الجزائر بعد الحراك: دراسة ميدانية

هل استطاع الحراك أن يضع حداً لممارسات السلطة داخل الحقل السياسي بشكل عام والحقل الجمعوي والمجتمع المدني بشكل خاص؟ إلى أي مدى استطاع الحراك أن يؤثر في آليات الاستزلام والاحتواء التي تعاملت بها السلطة السياسية مع المجتمع المدني بشكل خاص والمجتمع السياسي بشكل عام؟ سنحاول أن نجيب عن هذه التساؤلات، والتساؤلات التي طرحناها في إشكالية هذه الدراسة بالنزول إلى الميدان وإجراء تحقيق سوسولوجي مع الفاعلين الجمعويين. وسنبداً أولاً بتوضيح الإجراءات المنهجية لعملائنا.

أ. منهجية البحث:

تزامنت فترة إنجاز هذه الدراسة (ماي -2021- ماي 2022) مع بعض الأحداث التي كان لها تأثير مباشر على خياراتنا المنهجية وأدوات جمع البيانات.

- فترة جائحة كورونا، والقيود التي فرضت على التواصل والحركة

25 الدستور، المادة 10. <https://www.joradp.dz/TRV/AConsti.pdf>

26 أنظر إلى برقية وكالة الأنباء الجزائرية ليوم الأربعاء 20 أبريل 2022. <https://48-07-12-20-04-2022-124746/algerie/ar/dz.aps.www>

أسئلة الاستبيان

المحور الأول:

- 1- ماهي الصفة التي تشغلها داخل الجمعية:
- رئيس الجمعية.....- عضو مكتب.....منخرط.....
- 2- ما هو عمر لجمعية التي تنتمون إليها
- 3- ما هو طابع الجمعية التي تنتمون إليها
- 4- هل أنتم منخرطون في حزب سياسي؟

المحور الثاني:

- 1- هل تعتقدون أن إجراءات اعتماد جمعية جديدة في متناول الجميع؟
- 2- بالنسبة لجمعيتكم. كيف أتت فكرة تأسيسكم للجمعية؟
- 3- هل واجهتم معوقات بيروقراطية في تأسيس الجمعية؟
- 4- كيف واجهتم هذه المعوقات؟

المحور الثالث:

- 1- ما هو تقييمك لعلاقة الجمعية بالسلطات المحلية (رئيس البلدية، رئيس الدائرة، مصالح الوالي...):
- 2- هل تحصلون على إعانات من طرف السلطات المحلية؟
- 3- هل هنالك شروط معينة للحصول على دعم مالي أو غير مالي من قبل السلطات المحلية؟
- 4- ما هي الأنشطة التي يتم إشراككم فيها من قبل السلطات المحلية؟
- 5- هل تمارس السلطات المحلية رقابة بعدية على عملية صرف المعونات المالية الممنوحة لكم؟
- 6- هل تشاركون في مداوات المجلس الشعبي البلدي؟

المحور الرابع:

- 1- هل سبق أن ترشحتم في انتخابات محلية أو تشريعية؟
- 2- كيف أفادكم العمل الجمعي في الانخراط في العمل السياسي؟
- 3- هل للجمعية علاقة بحزب سياسي؟
- 4- هل تطلب منكم الأحزاب السياسية دعما في الانتخابات؟
- 5- ماهي نوعية الجمعيات الأكثر عرضة للاستقطاب السياسي من طرف الأحزاب؟
- 6- ماهي الأحزاب الأكثر استغلالا واستقطابا للجمعيات؟

المحور الخامس:

- 1- ما مدى صحة الكلام القائل أنّ الكثير من الجمعيات يستغلها أصحابها لتحقيق مكاسب ومصالح سياسية ومادية؟
- 2- هل تعرف جمعيات يستخدمها أصحابها لأغراض سياسية وانتخابية؟
- 3- كيف يتم استخدام الجمعية لتحقيق مكاسب ومصالح شخصية؟

المحور السادس:

- 1- ماذا تعني لكم فكرة استقلالية المجتمع المدني؟ وهل تعتقدون أنها ضرورية؟
- 2- ما هو تقييمكم لحالة استقلالية المجتمع المدني في الجزائر؟
- 3- ما هي الشروط التي تعتقدون أنها من الضروري توفرها لكي ينجح العمل الجمعي في ممارسة دوره؟

ب- عرض وتحليل بيانات الاستبيان

حاولنا من خلال هذا الاستبيان أن نجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الحركة الجمعوية في الجزائر والمناخ الذي تشتغل فيه بعد حراك 22 فبراير 2019. حصلنا على أكثر من 150 استمارة (أي جمعية)، وسوف نعرض أهم المعلومات التي جاءت فيها حسب محاور الدراسة، ونحللها في الآن نفسه، لننتقل بعدها إلى تحليل أكثر عمقا لاستنتاج آليات إحتواء المجتمع المدني في الجزائر.

- طبيعة الجمعيات المهيمنة على الحقل الجمعوي في الجزائر

يمثل الشكل رقم 01 توزيع الجمعيات التي شملتها الدراسة حسب طبيعتها. من الواضح أن الحقل الجمعوي جد متنوع في الجزائر، وتتقارب النسب بين مختلف الأنواع. تعتبر الجمعيات الخيرية والتنموية والاجتماعية النوع المهيمن في الجزائر، وهو النوع الأكثر هلامية من حيث اتساع مجال النشاط وصعوبة تحديده وتعريفه بدقة، حيث يتم اللجوء إليه لسهولة الحصول على اعتماد له من طرف الإدارة، ونشاطه لا يخضع للتعقيدات البيروقراطية أو الرقابة السياسية مثلما هو حاصل مع أنواع أخرى من الجمعيات²⁷. كما أن تمويلها سواء من طرف الدولة أو الخواص، يجد إقبالا مقارنة بأنشطة جمعوية أخرى. ولهذا يستخدم هذا النوع للتقرب من الإدارة المحلية باسم الديمقراطية التشاركية تارة والتنمية المحلية تارة أخرى. في المقابل، سنلاحظ أن الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات قليلة جدا، بل لم نستطع الوصول إليها من خلال استبيان هذه الدراسة.

يعكس هذا الوضع (طبيعة الجمعيات المهيمنة) تصور السلطة للمجتمع المدني ولوظيفته. إنها تريد مجتمعا مدنيا (ترافقه السلطات العمومية وامتداد لها)، بدل مجتمع مدني مستقل، يناضل من أجل حقوق الجماعات والفئات التي يمثلها، ولا خصما يساثلها ويحد من صلاحياتها وسلطتها. إنها تريد أداة تابعة لها، أو أحد ملحقاتها، تلجأ إليه وقت الحاجة، ويلجأ إليها للحصول على التمويل والامتيازات للفاعلين فيه.

بعد حراك 22 فيفري، لم تتوان السلطة في التصريح بأنها تعول على المجتمع المدني ليسد الفراغ الذي تركته الأحزاب السياسية في تأطير الحقل السياسي والاجتماعي. ولكن هذا لا يعني أنه يمارس السياسة بشكل مستقل، بل ينخرط في المشروع السياسي للسلطة، ويروج له تحت شعار التنمية والديمقراطية التشاركية.

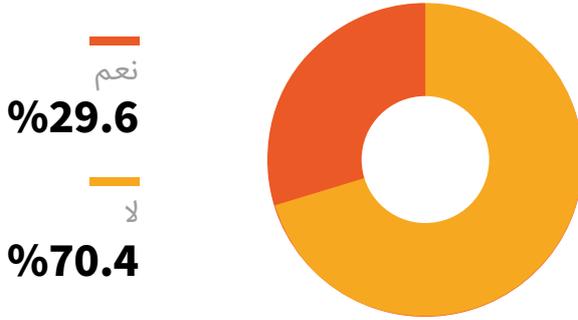


27 لا تمنح السلطة المحلية ترخيصا، وتمويلا في بعض الأحيان) بالنشاط لجمعية ما، إلا إذا كان ذلك النشاط مندرجا ضمن طبيعة الجمعية و أهدافها، لذلك، يلجأ مؤسسو الجمعيات إلى وضع جمعيتهم ضمن إطار الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتنموية، حيث بإمكانهم وضع أي نشاط ضمن هذا العنوان.

شكل رقم 01: توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الجمعيات.

- انخراط الناشطون الجمعويون في الأحزاب السياسية.

يمثل الشكل رقم (2) نسبة الناشطون الجمعويون المنخرطون في الأحزاب السياسية. ونلاحظ أن حوالي 70% من الناشطين الجمعويين المستجوبين غير منخرطين في الأحزاب السياسية، أو أنهم يصرحون بذلك. بقدر ما يعكس هذا تجنب الجمعويين التصريح بالخوض في الشأن السياسي، بقدر ما يتناقض أيضا مع ما تكشفه ملاحظة الملصقات الانتخابية، حيث يميل المترشحون إلى استعراض انتمائهم للنشاط الجمعوي لاستمالة الناخبين. خلال المواعدين الانتخابيين اللذان نظما بعد حراك 22 فبراير 2019 (تشريعات 12 جوان 2021، ومحليات 27 نوفمبر 2021)، يمكن أن نلاحظ بسهولة من خلال الملصقات الانتخابية العدد الكبير جدا من المترشحين الذين يقدمون أنفسهم كناشطون جمعويون. الجمعية بالنسبة للكثير منهم هي مدخل مهم إلى الحقل السياسي (antichambre)، وآلية فعالة للاقتراب من السلطة، وللارتقاء داخل هرم التشكيلات السياسية القريبة من السلطة، ويتجلى هذا جيدا من خلال إجاباتهم حول أهمية الجمعية في المسار السياسي.



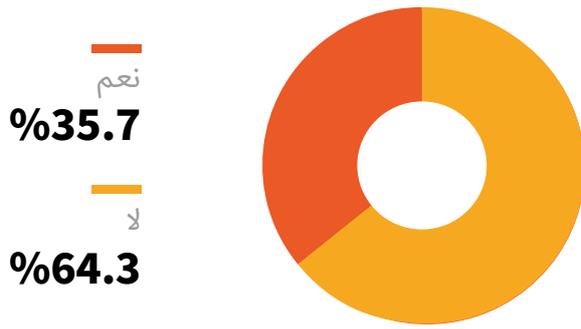
شكل رقم 02: نسبة الفاعلون الجمعويون المنخرطون في الأحزاب السياسية

- علاقة الجمعيات بالأحزاب السياسية.



شكل رقم 03: نسبة الجمعيات التي تقول أن لها علاقة بالأحزاب السياسية.

نلاحظ في الشكل رقم (03) أن عدد الجمعيات التي لها صلة مباشرة بالأحزاب السياسية قليلة جدا (3.6%)، وربما هنا يقصد المستجوبون علاقة غير هيكلية، أي علاقة أيديولوجية غير رسمية، لأن القانون يمنع أن يكون للجمعيات غير السياسية نشاطا أو علاقة مع حزب سياسي. ولكن الواقع شيء آخر، فمعظم الأحزاب السياسية العريقة (التي تأسست على الأقل قبل دستور 1996)، تمتلك جمعيات تابعة لها، ومنظمات طلابية تعمل لصالحها داخل الجامعات. بل إن أحزاب السلطة (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي) الأكثر تأثيرا واستقطابا للحركة الجمعوية، والجمعيات بالنسبة للأحزاب الإسلامية تشكل أيضا



شكل رقم 05: نسبة المبحوثين الذين ترشحوا للانتخابات المحلية أو التشريعية.

إن أحد أهم خصائص المجال الجمعي، هو هلاميته وطابعه المطاطي مقارنة بمجال نشاط الأحزاب السياسية. تستطيع الجمعيات أن تنشط بالقرب من المواطنين، وفي المجالات التي تمس مباشرة حياتهم اليومية (العمل الخيري، التطوع، التنمية، المساعدة الاجتماعية، التحسيس البيئي...)، وهذا ما أكده المبحوثون في سؤال لهم حول أكثر الجمعيات استقطاباً للأحزاب السياسي، حيث جاءت إجاباتهم كما يلي:

- الجمعيات الخيرية ودرجة أقل الثقافي- الجمعيات واسعة الانتشار كالجمعيات الوطنية والكشافة- الجمعيات المحلية والولائية خلال الانتخابات المحلية. - الجمعيات الرياضية - جمعيات الأحياء والجمعيات ذات الطابع التنموي.

تحولت الجمعيات إلى ممر أساسي إلى الحياة السياسية و بفاعلية تفوق أحيانا فاعلية الحزب السياسي، وهذا ما أكده المبحوثون كذلك في سؤال لهم حول كيفية استفادة الأفراد من العمل الجمعي لبناء مسار سياسي، حيث قال معظمهم على أن العمل الجمعي بشكل عام، والجمعية بشكل خاص (ليست كل الجمعيات ناشطة)، تسمح للمنخرطين فيها بالاحتكاك مع السكان على المستوى المحلي، و بناء شبكة علاقات مع الإدارة المحلية أو الوطنية.

يتجلى من خلال ما سبق، بأن المناخ السياسي الذي ساد في الجزائر منذ إقرار التعددية إلى يومنا هذا يمتاز بخاصيتين أساسيتين أدتا إلى خلق علاقة ترابط زبونية بين السلطة والحركة الجموعية:

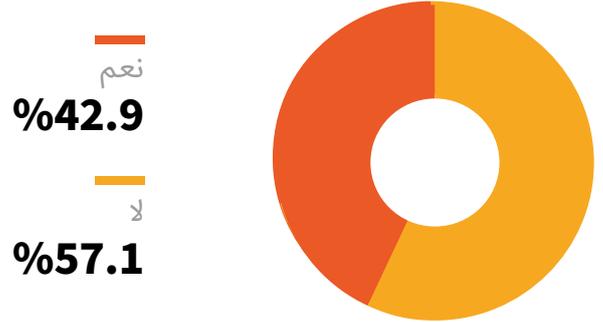
- أدت هيمنة الإدارة على الحياة السياسية إلى افقاد الأحزاب السياسية قدراتها على العمل السياسي وتجديد المناضلين في صفوفها. وهذا ما سمح لأحزاب السلطة، باعتبارها المستفيد الوحيد من الإدارة، إلى الهيمنة على الساحة السياسية وتحولها إلى الآلية الوحيدة للباحثين عن مسار سياسي.

- انحراف العمل الجمعي عن وظائفه الأساسية (المحددة في قانون الجمعيات، وفي القانون الأساسي للجمعية)، بحيث سيتحول إلى وسيلة للإدارة لتأطير الحياة السياسية، واستقطاب النخب، وأداة للأفراد للاقتراب من الإدارة أو اقتحام الحقل السياسي للموقع ضمن الأحزاب الأكثر قربا من السلطة. أي يضع الجمعيون جمعيتهم في خدمة الإدارة والسلطة مقابل ضمان الإدارة لهم ترتيبا جيدا في قوائم الأحزاب الأوفر حظا، أو دعما ماليا سخيا.

هذا الوضع، الذي يمكن أن نسميه تبادل للمصالح بين الإدارة والجمعيات، سوف يتجلى أكثر من خلال التمويل والإدماج السياسي، حيث نجد الإدارة تطور آليات، قانونية أو غير رسمية، تسمح باحتكارها لولاء الحقل الجمعي والتحكم فيه، وهذا ما أكده المبحوثون في أجوبتهم

رهانا أساسيا، وتمتلك شبكات جمعيات واسعة خاصة في ميدان العمل الخيري والدعوي والتربوي حيث تستخدمها للتنشئة السياسية والتعبئة الأيديولوجية. تمتلك معظم الأحزاب السياسية ضمن تنظيمها الهيكلي، مسؤولا عن الحركة الجموعية والشباب، وهذا يؤكد وجود هذه الصلة وإن بشكل غير رسمي²⁸.

نلاحظ في الشكل رقم(04) نسبة الجمعيات التي طلبت منها الأحزاب السياسية مساعدة في الانتخابات (42%). وأشكال هذه المساعدة، فهي حسب المبحوثين كما يلي:



شكل رقم 04: نسبة الجمعيات التي طلبت منها الأحزاب السياسية مساعدة في الانتخابات.

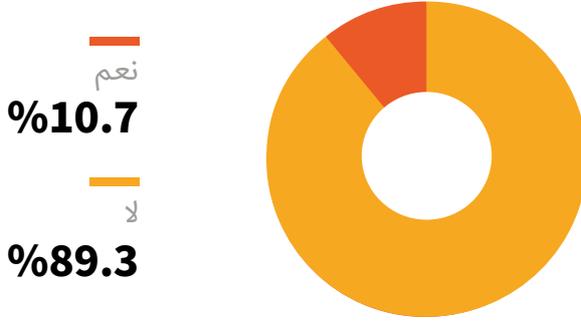
- العمل على التأثير على المنخرطين في الجمعية. - المساعدة بطريقة فردية (أي من الناشط الجمعي وليس من الجمعية) - من خلال الترويج لصورة إيجابية عن المترشحين. - من خلال مطالبة أعضاء الجمعية في الترشح في قائمتهم للاستفادة من القاعدة الشعبية للجمعية والتي تتكون أساسا من محتاجين محسنين ومنخرطين- تبني الجمعية لنشاطات حزبية.

وفي سؤال عن أكثر الأحزاب استقطابا للجمعيات (بشكل غير رسمي بالطبع)، فقد صرح معظم المبحوثين أن أحزاب السلطة هي أكثر استغلا للجمعيات، وتكررت أسماء الأحزاب التالية: - جبهة التحرير الوطني. حركة مجتمع السلم. التجمع الوطني الديمقراطي. بينما في منطقة القبائل أشار المبحوثون إلى أن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هو أكثر استقطابا للحركة الجموعية واخترافا لها، في حين ثمة جمعية وطنية واحدة تابعة لجبهة القوى الاشتراكية هي (RAJ: تجمع، عمل، شبيبة). تم حلها بقرار قضائي سنة 2021 بتهمة مخالفة قانون الجمعيات.

يبود إذا أن الحقل الجمعي يمثل رهانا كبيرا للفاعلين السياسيين بمختلف مواقعهم (سلطة، مولاة، معارضة)، وأن المواد في قانون الجمعيات التي تمنع على الجمعية ممارسة السياسة، وأي علاقة هيكلية مع أحزاب سياسية، لا يمكن لها أن تصمد أمام أطماع الأحزاب السياسية في الجمعيات، أو أطماع الفاعلين الجمعيين في استخدام الجمعية لأغراض سياسية، وهذا ما يفسر تصريح أكثر من ثلثي المستجوبين بترشحهم للانتخابات، واستخدام نشاطهم الجمعي كرأس مال رمزي لكسب أصوات الناخبين أو لكسب اهتمام الأحزاب السياسية وترشيحهم ضمن قوائمها.

28 في الجامعات مثلا، يعرف الجميع بأن كل تنظيم طلابي تابع لحزب معين، ويتحرك بإيعاز منه، و يشارك في مهرجاناته السياسية و مؤتمراته الحزبية.

يتعلق بمشاركة الجمعيات في مداوات المجلس الشعبي المنتخب، وجدنا 10% فقط صرحت أنها تحضرها (أنظر الشكل رقم 07)، رغم أن المداوات هي أهم آلية يتم فيها اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالتنمية و حياة سكان البلدية.



شكل رقم 07: نسبة الجمعيات التي تشارك في مداوات المجلس الشعبي البلدي.

في المقابل، لا تتردد الجمعيات في قبول دعوات السلطات المحلية للمشاركة في أنشطة أخرى أقل أهمية من المشاركة في المداوات، مثل:

- الأنشطة المتعلقة بالاحتفال بالمناسبات أو الأحداث الوطنية، الأنشطة الثقافية، والاجتماعية
- الأنشطة الخيرية. المناسبات الوطنية - الزيارات الرسمية (والي، وزير (...)) - الأنشطة التي تتطلب جهد بدني (تشجير، تأطير مسابقات...)
- الاجتماعات والندوات ...
- الحملات التطوعية والمبادرات الخيرية وكل حملات التضامن الاجتماعي في المناسبات الدينية...

وبالإضافة إلى تحول الجمعيات إلى أدوات للممارسة السياسية ضمن الحدود التي ترسمها السلطة بشكل عام، والإدارة المحلية بشكل خاص، سوف تتحول الجمعية إلى أدوات يستغلها أصحابها لتحقيق مصالح شخصية مباشرة. وفي الحقيقة هذا هو ثمن وضع هؤلاء لجمعياتهم في خدمة الإدارة المحلية أو أحزاب السلطة لاستخدامها في التعبئة السياسية مقابل المكافأة (إعانات مالية لا تراقب صرفها، التعيين في مناصب داخل الإدارة، الوساطة للأقارب...) وغض الطرف عن عدم احترام القانون الأساسي. ففي سؤال حول الكلام القائل بأن الجمعيات في الكثير من الأحيان تستخدم لخدمة مصالح شخصية وفردية لأصحابها (رؤسائها) أو أعضاء مكتبها، أكد كل المبحوثين ذلك، وقالوا كلهم أنهم يعرفون الكثير من الناشطين الجمعويين من يفعل ذلك، أو أسس الجمعية أو انخرط فيها لأجل ذلك.

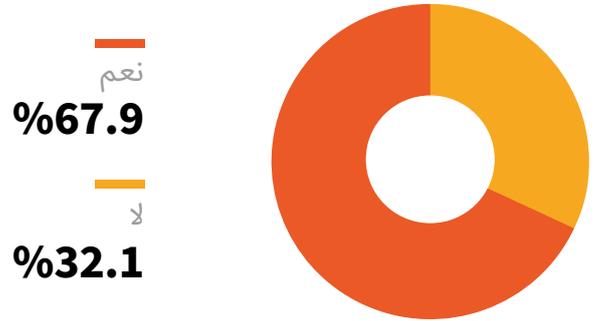
وأشكال استخدام الجمعية لتحقيق مكاسب سياسية شخصية حسب المبحوثين هي كما يلي:

- يتم استعمال الجمعيات للحصول على ترتيب جيد في القوائم الانتخابية ويستغل بعض الأشخاص صورتهم كمتطوعين للتأثير على الناخبين.
- إقامة نشاطات خيرية واجتماعية وتكريمية ليتم اظهار المعنى على انه صاحب الفضل في كل تلك النعم، ليتم تلميع صورته ليستفيد هو من اصوات الناخبين بعدها.

حول التمويل و شروطه، حيث صرحوا أن شروطه تتجاوز الشروط التقنية المتعارف عليها إلى شروط أخرى، تصب معظمها في إطار صناعة السلطة لشبكة جمعوية موالية وحليفة.

- تمويل الجمعيات من طرف الإدارة.

يمثل الشكل رقم (06)، نسبة الجمعيات التي تلقت تمويلا من الإدارة (67.9%). من الواضح أن ليس كل الجمعيات تتلقى تمويلا، ولكن تبقى الإدارة الممول الرئيسي للجمعيات، وفقا لشروط حددها القانون. ولكن هل الإدارة تلتزم بهذه الشروط المحددة قانونا أم ثمة شروط أخرى غير مكتوبة؟ رغم انه لا يمكن الثقة بشكل كامل في إجابات المبحوثين حول قضية حساسة مثل التمويل، إلا أن الكثير منهم لم يتردد في الإشارة إلى تلك القواعد المتعارف عليها، وغير المحددة قانونا للحصول على تمويل لمشروع ما أو نشاط معين. إن تلك الشروط التقنية، مثل اعداد بطاقة تقنية للمشروع أو النشاط، وضرورة وجود محافظ حسابات، وتقديم الجمعية لحصيلتها الأدبية والمالية بشكل دوري، ووجود مكتب الجمعية في وضع قانوني... ليست كافية للحصول على تمويل، أو على الأقل ليس وحدها من يحدد قرار الإدارة في حجم التمويلات والإعانات التي تقدمها للجمعيات. أشار الكثير من المبحوثين إلى أن كل من « العلاقة مع رئيس البلدية، رئيس الدائرة أو الوالي » تلعب دورا مهما في ذلك، كما صرح الكثير منهم أنه خلال فترة بوتفليقة كان يشترط الحضور في المهرجان الانتخابية والسياسية لبوتفليقة أو الأحزاب الداعمة له و رفع الشعارات المساندة له مقابل الحصول على إعانات²⁹...



شكل رقم 06: نسبة الجمعيات التي تتلقى تمويلا من طرف الإدارة المحلية.

والأمر نفسه ينطبق على الرقابة البعدية على صرف الإعانات. بحيث تختلف ممارستها من جمعية إلى أخرى حسب المعايير المذكورة أعلاه. تتطابق وجهات نظر المبحوثين حول علاقة الجمعيات بالإدارة، حيث نجد نفس الشروط التي تحكم حصول الجمعيات على تمويل، تحكم أيضا علاقتها بالسلطة المحلية (متذبذبة بين الجيد والمتوترة حسب شخصية المسؤول وميولاته السياسية- تتغير حسب الأشخاص و المنتخبين- علاقة سطحية تتم عبر المناسباتية وإحياء الفعاليات - يحاول كل مسؤول استغلال أكبر عدد ممكن من الجمعيات وترويجها للانحياز إلى صفه...)

يشجع هذا الوضع كل أشكال الانحرافات داخل الحقل الجمعوي، بدأ باستغلال الحركة الجمعوية لأغراض سياسية من طرف الإدارة، وصولا إلى استغلال الجمعويين للجمعيات لتحقيق أهداف شخصية. أما المهام التي أسست لأجلها الجمعيات، والصلاحيات التي يمنحها لها القانون، تنتقل إلى الدرجة الثانية أو الثالثة لاهتمام الجمعيات. فمثلا فيما

29 كذاك أشار بعض المبحوثين إلى ضرورة رفع لافتة مكتوب عليها اسم الجمعية في مهرجانات أحزاب التحالف الرئاسي الداعمة لبوتفليقة.

العامل الثاني الذي يقف وراء عدم استقلالية المجتمع المدني هو التمويل. ولكن ليس استقلالية الجمعية عن السلطة في تحصيل تمويلها، بل يتصور معظمهم أن الاستقلالية هذه تتحقق ب:

- تكوين أفراد تكويناً سياسياً يجعلهم مستقلين في أفكارهم
- خلق شبكات جمعوية تجعل من الجمعيات قوة اقتراح ومرافعة...- الرفع من الدعم المالي، مراقبة مختلف نشاطاتها، تدريب المنخرطين فيها بتنظيم ورشات عمل لتحسين مستواهم النشاطي والاداري.- استبعاد السياسة - الكفاءة؛ النزاهة و روح المسؤولية- المشاركة في برامج السلطات خاصة المحلية وإعطاء له قيمة أكثر لا نقول مثلما تمنح للرياضة وللفرق الوطني -- فصل الجمعيات الاجتماعية والخيرية عن اصحاب المال.

في حين يرى قلة من المبحوثين أن الحركة الجمعوية الجزائرية اليوم تعاني من تبعية للسلطة، وأنه لا سبيل لتحقيق استقلاليتها إلا من خلال: تسهيل انشاء منظمات المجتمع المدني. عدم تدخل السلطة في نشاطاته وأن يكون الدعم من المؤسسات الربحية لا من السلطة - توفر الحرية والاستقلالية في النشاط والتسيير والعدالة والمساواة في الدعم المالي- استقلالية القرار وطرح الأفكار، والانتماء إليها دون خلفية ايديولوجية أو سياسية أو عرقية أو دينية، وهي ضرورية.

- ما الذي تغير بعد 22 فبراير 2019؟

تعكس الإجابات حول هذا السؤال تصورات وتمثيلات متناقضة لدى الناشطين. فرغم تطابق الكثير من تصوراتهم حول المجتمع المدني مع تصورات السلطة لوظيفته وسبل تحقيق فعالية في نشاطه، (لأن السلطة تتحدث عن فاعلية أو تفعيل و ليس استقلالية)، إلا أن معظمهم يقدم صورة قاتمة عن وضعه بعد حراك 22 فبراير. أي أن القوانين الجديدة التي تم سنها في هذا الصدد (دسترة المجتمع المدني، خلق المرصد الوطني للمجتمع المدني...) لم يظهر أثرها بعد على أرض الواقع (و في الحقيقة لا يزال الوقت مبكراً ليظهر)، و لكن كان الأقل بإمكان ملامسة بوادر تغير في تعامل السلطة مع الحركة الجمعوية.

صرح معظم المبحوثين بأنه:

- لم يتغير شيء بل هناك جمعيات كثيرة تتعرض للتضييق وحتى الغلق. -قانون الجمعيات واسع جدا وشامل وكامل لكن الاشكالية في التطبيق. - آمال وطموحات الشعب من خلال الحراك الشعبي تبخرت - يزداد وضع المجتمع المدني سوءاً بسبب القيود المفروضة وشح الموارد...

هذا تلخيص لمعظم الأفكار والاتجاهات التي تضمنها الاستبيان. صحيح أننا لم نعتد منهجية واحدة في عرضها، إذ جاءت كمية في بعض الأحيان وكيفية في أحيان أخرى، ولكن هذا الخيار المنهجي بالمزاوجة بين العرض الكمي والكيفي لبيانات الاستبيان اقتضته طبيعة المعلومات التي كنا نستهدف الحصول عليها.

سوف نقوم بتدعيم هذه المعلومات ببعض الاحصائيات و الأحداث التي جرت طوال فترة ما بعد الحراك من أجل تحليلها و بناء صورة أولية على الأقل عن واقع المجتمع المدني وأشكال استزلامه واحتواءه في الجزائر.

- سواء باستغلال النفوذ والعلاقات الناشئة من العمل الجمعوي مع المسؤولين، أو من خلال الاستغلال المباشر لإمكانات الجمعية....

- «بالجمعية يمكن ان تصل الى السلطات بكل سهولة.

- تقوم جمعيات بنشاطات تدعم أفكار أطراف في السلطة في المقابل تحصل على امتيازات عديدة.

- النشاط باسم جهة معينة ومحاولة استعطاف الناخبين فيما بعد وخاصة اولئك الذين لهم استفادة مباشرة من الجمعية

من خلال إجابات المبحوثين على الأسئلة السابقة، ترسم صورة قاتمة حول وضع الحركة الجمعوية في الجزائر منذ بداية التعددية إلى يومنا هذا. حتى بإقرار التعددية الحزبية، والانتخابية كآلية للتداول على السلطة، إلا أن الانتقال الديمقراطي غير المكتمل، أفرغ هذه التعددية من جوهرها: إحتاج بديل في السلطة. لا تزال نفس النخب السياسية، ونفس الأحزاب هي المهيمنة على الحقل السياسي، كما لا تزال السلطة المتحكمة الرئيسي في اقتصاد ريعي عجز عن التحرر من التبعية للمحروقات، وهذا ما جعل السلطة بشكل عام، وبيروقراطيتها بشكل خاص، مركز الاستقطاب الأساسي في المجتمع. تتحمل السلطة الجزء الأكبر من مسؤولية انحراف العمل الجمعوي إلى وظائف ومهام لا تخدم المنفعة العامة، ويتحمل الناشطون الجمعويون الجزء الآخر من المسؤولية بسبب انخراطهم في استراتيجيات زبونية يسعون فيها إلى تعظيم مكاسبهم الفردية على حساب المهام النبيلة للحركة الجمعوية.

- الحركة الجمعوية بعد الحراك

حاولنا من خلال أسئلة هذا المحور أن نعرف واقع العمل الجمعوي بعد حراك 22 فبراير 2019، وما هي تصورات الجمعويين لاستقلالية المجتمع المدني، وسبل تحقيقها.

يتجلى من خلال أجوبة المبحوثين على الأسئلة نصف الموجهة التي طرحناه عليهم في العنصر الأخير من الاستبيان، وجود تصورات وتمثيلات متناقضة حول استقلالية الحركة الجمعوية. بعضها يتطابق مع تصورات السلطة للمجتمع المدني، وبعضها الآخر، لكنه قليل (لم نحدد نسبته للأسف) غني ويعكس ثقافة سياسية متقدمة مقارنة مع هو قائم. بالنسبة لأغلبية المبحوثين، استقلالية المجتمع المدني تعني «اعتماد الجمعيات على أفرادها لتحقيق أهدافها دون مقابل مادي أو سياسي والاستقلالية هذه ضرورية من أجل أن «تلعب دورها الحقيقي كقوة اقتراح ومراقب»...ومن دون ذلك «فإنها تصبح زائدة دودية لمؤسسات وأغراض بعيدة عن أهدافها». انه نفس تصور السلطة للحركة الجمعوية من حيث الدور والوظيفة (قوة اقتراح، مستقلة عن العمل السياسي)، بدل أن يكون سلطة مضادة لسلطة الدولة، و مستقلة عنها من حيث تمويل نفسه. يتكرر هذا التصور لدى المبحوثين رغم أن معظمهم أكد سابقاً أن أكبر من يستقطب الحركة الجمعوية سياسياً هي السلطة بمختلف مستوياتها، والأحزاب الموالية لها، وأن الإدارة تقدم الإعانات حسب الولاءات السياسية والعلاقة مع المسؤولين. معظم المبحوثين يكرر نفس كلام السلطة بضرورة ابعاد المجتمع المدني عن السياسة، وهو الكلام المنتشر بقوة بعد حراك 22 فبراير، وهؤلاء لا يرون في أن استغلال السلطة له سياسة وأنه يندرج ضمن ما يرفضونه في تصريحاتهم، بل إن الاستغلال السياسي في تصوراتهم يقتصر على الأحزاب أو التيارات التي تقع خارج السلطة أو تعارضها. بتعبير آخر، ممارسة الجمعيات للسياسة داخل أحضان السلطة وأحزابها ليس سياسة، ولا انحرافاً للمجتمع المدني. هذا التصور ينسحب على الكثير من الفضاءات الاجتماعية مثل الجامعة، الرياضة، الثقافة...

10. نتائج عامة: الحركة الجموعية الجزائرية وآليات الاستزلام

السياسية مع باقي القوى السياسية التي أصبح وجودها شرعي وحقها في التنافس على السلطة مكرّس دستوريا.

ففي هذه الحقبة التي عرفت ارتفاع قياسيا في أسعار المحروقات (بلغت 120 دولارا للبرميل)، تم اغراق الحقل الجموعي بألاف الجمعيات التي تحصل على تمويلات وامتيازات مُقابل الولاء والمشاركة في تسويق خطاب السلطة، وصناعة تمثيلية الإجماع والمساندة متى طلب منها ذلك. وهذا ما أدى إلى تحوّل الجمعيات إلى آلية للاقتراب محليا من السّلطة السياسية (على المستوى البلدي أم على المستوى الولائي). إذ سرعان ما فهم الأفراد أن السّلطة تحتاج إلى وكلاء غير مُتحيّزين (ولو ظاهريا) في الحيّ، والقرية، والجامعة تستند إليهم وقت الحاجة لصناعة إجماع محلي أو صورة عن إجماع محلي، سواء خلال المواعيد الانتخابية أو خلال زيارة المسؤولين المركزيين إلى الولاية، أو زيارة الوالي (رئيس المحافظة) إلى البلدية. وفهمت السّلطة في المقابل حاجة المواطن إلى هيكل رسمي يسمح له بالاقتراب من السلطة والحصول على مساعدات وخدمات في مختلف المجالات في ظل تفشي البيروقراطية، الفساد والمحسوبية على كافة المستويات...

أي أنه بقدر ما أدرك الأفراد عجز السلطة وحاجتها إلى من يسدّ فراغ الشرعية السياسية لديها، سواء أكان ذلك ظرفيا، أم بشكل دائم، كذلك السّلطة السياسية تدرك جيدا أنه رغم عجز شرعيتها السياسية، إلا أنها لا تزال تمثل المركز الوحيد الذي يحتكر توزيع الخيرات والنعم والامتيازات تحت شعار الدولة الاجتماعية: مساعدات، قروض، سكن، وظائف، صفقات عمومية... سوف تتحول خيرات ونعم الدولة الاجتماعية إلى سلعة لمقايضة الولاء والدعم، وتحولت الجمعيات إلى قنوات للوصول إلى هذه النعم والامتيازات وعرض الولاء للمقايضة.

قام بوتفليقة، وباستخدام أموال الريع النفطية، بتجميع رجال الأعمال (أي ما يفترض أن يكون بورجوازية وطنية جاملة لمشروع ديمقراطي وحاضنة للمجتمع المدني الناشئ) في تكتل أطلق عليه اسم «منتدى رؤساء المؤسسات FCE»، تكفل طوال هذه السنوات بتمويل حملات بوتفليقة الانتخابية، مقابل استفادة أعضائه من مزايا وتفضيلات في الوصول إلى الصفقات العمومية، والقروض والعقارات سمحت لهم بجمع ثروات طائلة من دون إنتاج قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري. ويمكن تلخيص هذه الآليات والأدوات فيما يلي:

• إبقاء القيود المفروضة على الحريات الفردية والجماعية بموجب قانون حالة الطوارئ التي تم إقرارها منذ سنة 1992 ولم ترفع إلا سنة 2011³¹. هذه القيود مكنت السلطة من ممارسة رقابة أمنية لصيقة على الحقل السياسي والجموعي، وتمثلت أساسا في إلزامية المرور على التحقيق الأمني قبل منح الاعتماد للجمعية، وتقييد حرية التجمهر والتظاهر.

• رغم أن قانون الجمعيات الصادر سنة 1990 يعتبر الأكثر ليبرالية في تاريخ الجزائر، إلا أن تطبيقه في الميدان كان خاضعا دائما لمزاج وتقدير الإدارة. فبالإضافة إلى التعقيبات التي أتت عليها حالة الطوارئ، إلا أن الناشطون الجمعويون يواجهون أيضا متاهات بيروقراطية متشعبة من أجل تأسيس جمعية أو الحصول على تمويل من طرف الإدارة. حتى وإن لم نشهد طوال هذه الفترة لجوء

منذ بداية التعددية والحقل الجموعي ميدانا للتنافس بين السلطة والمجتمع من جهة؛ وبين مختلف الفاعلين السياسيين من جهة أخرى، أدرك الجميع وبسرعة أن الهيمنة على الفضاء الجموعي يعتبر أمرا حيويا للتموقع سياسيا؛ وهذا ما دفع السلطة السياسية التي أجبرتها أحداث أكتوبر 1988 على تحرير الفضاء الجموعي إلى ابتكار آليات تبطل بها مفعول « الحرية الجموعية» و التعددية الحزبية والنقابية والاعلامية. أي احتواء المجتمع المدني واستخدامه للهيمنة على الحقلين السياسي والاجتماعي. ان المجتمع المدني الوليد في مخاض عسير سرعان ما حولته ممارسات السلطة الى نسخة عصرية عن المنظمات الجماهيرية التي هيمنت بها على المجتمع خلال فترة الأحادية الحزبية، وما بدأ أنه تحرير للفضاء الجموعي تبين لاحقا أنه مجرد قوس سرعان ما تم البحث عن كل الآليات لغلقة أو على الأقل للعمل على ألا يكون مجتمعا مدنيا مستقلا. إذا كان العنف المسلح الذي لجأت اليه التيارات الاسلاموية الراديكالية في التسعينات سببا مباشرا في وقف المسار الانتخابي وتجميد مسار الانتقال الديمقراطي، فإن استزلام المجتمع المدني واحتواءه كان اهم وسائل السلطة السياسية في اجهاض التحول الديمقراطي او على الأقل في منعه من انتاج بديل ديمقراطي في السلطة خلال عقدي بوتفليقة، واحد أدواتها في مواجهة تداعيات الحراك الشعبي.

سنبدأ أولا بتحليل هذه الآليات خلال العقدتين الماضيتين، ثم بعد ذلك نحللها خلال فترة ما بعد الحراك مستنديين الي البيانات التي تحصلنا عليها من الدراسة الميدانية.

أ. المجتمع المدني خلال مرحلة حكم بوتفليقة (1999-2019)

لن نقف طويلا عند الفترة الممتدة من سنة 1990، تاريخ صدور أول قانون جمعيات ليبرالي، إلى غاية 1999، وهذا لكون العملية السياسية في الجزائر كانت متوقفة أصلا بسبب العنف المسلح الذي أعقب فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ بأول انتخابات تعددية وتدخل السلطة لإلغاء نتائجها ووقف المسار الانتخابي. في مناخ يسوده العنف المسلح لا مجال لنشاط المجتمع المدني حتى ولو عرفت الجزائر خلال النصف الأول من هذه الفترة ظهور آلاف الجمعيات في مختلف المجالات إلا أنها بقيت تنشط في إطار ضيق لا يشكل سلطة مضادة حقيقية³⁰.

ولكن بوصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 بدأ السلم يعود وتراجع التهديد المسلح، انتبعت السلطة إلى أهمية الحركة الجموعية والمجتمع المدني في إعادة اصباغ نفسها شرعية سياسية تمكنها من تجاوز أزمة التسعينات، وتراقب الحقل السياسي وتحول دون تكرار هذه الأزمة أو على الأقل دون أن يصل العنف إلى مستويات يهدد فيها وجود الدولة. لأجل ذلك، طورت السلطة مع مرور الوقت عدة مهارات للتعامل مع الحقل الجموعي وإبقائه تحت رقابتها أو استخدامه في صراعاتها

31 تم اعلان حالة الطوارئ بموجب مرسوم رئاسي رقم 92 - 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992، ولم يتم رفعه إلا سنة 2011 بعد أن أصدر الرئيس بوتفليقة الأمرية رقم 01-11، المؤرخ في 23 فبراير 2011، عقب ما عرف ' آنذاك بأحداث الزيت والسكر. حيث وخوفا من امتداد رياح الربيع العربي إلى الجزائر، وعد بوتفليقة الجزائريين بإجراء إصلاحات شاملة لنظام الحكم، بدأها برفع حالة الطوارئ التي أستمّر العمل بها طوال 19 سنة كاملة.

30 عمر دراس: الظاهرة الجموعية في الجزائر في ظل الإصلاحات الجارية: واقع وآفاق. مجلة انسانيات، العدد 28 (2005)، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، وهران). ص ص 23-38. <https://doi.org/10.4000/insaniyat.5275>

النقابية والجمعوية والاعلامية، وشجعت على تأسيس الاحزاب والجمعيات، لكنها في المقابل لم ترفع يدها عن الاقتصاد، وظلت تراقب صعود الرأسمال الخاص عن كثب، ولم تسمح بتوسع وتطور إلا فئة قليلة من المقاولين القريبين منها، والذين يدين رأسمالهم للدولة بشكل مباشر من خلال الصفقات العمومية التي يستفيدون منها أو رخص الاستيراد. اما الرأسمال المستقل، أو الذي لا يمتلك أكتافا داخل السلطة، فقد كان يجد صعوبة في التوسع أو حتى في الاستمرار في الوجود.

ان المجتمع المدني بحكم تعريفه يشير إلى استقلالية المجتمع الاقتصادي عن المجتمع السياسي، وتنتج هذه الاستقلالية من خلال التمايز الذي يحصل بين الحقلين السياسي والاقتصادي، حيث تفقد السلطة السياسية مكانتها كمركز وحيد وأساسي لتراكم الثروة، وتنتقل هذه الميزة إلى السوق (الحقل الاقتصادي) حيث التراكم يعتمد على خلق القيمة من العدم وفقا للشروط التاريخية لاشتغال قانون القيمة.

ب. بعد حراك 22 فبراير 2019.

هل وضع الحراك حدا لاستراتيجيات الإحتواء وممارسات الاستزلام التي كانت تقوم بها السلطة تجاه المجتمع المدني منذ بداية التعددية؟ وهل الاجراءات الجديدة التي أتى بها دستور نوفمبر 2021 كافية لتحريр المجتمع المدني من قبضة السلطة؟

صحيح انه لا يزال الوقت مبكرا لنستطيع تقديم اجابات نهائية حول هذه التساؤلات، ولكن سنحاول على الأقل وبناء على اجابات المبحوثين، وقياسا مع الاجراءات التي اتخذتها السلطة منذ انطلاق الحراك الشعبي إلى يومنا هذا، سنحاول ان نرسم صورة أولية عن واقع المجتمع المدني في فترة ما بعد الحراك.

استراتيجيات السلطة بعد حراك 22 فبراير تجاه الحركة الجمعوية

إن نسب المشاركة الضعيفة جدا في مختلف المواعيد الانتخابية التي تم تنظيمها بعد الحراك: رئاسيات 12 ديسمبر 2019 (41.13%) وتشريعية 12 جوان 2021 (30.20%) تعكس تعطل الآلة الحزبية التي طالما عولت عليها السلطة في التحكم في الحقل السياسي بشكل عام وإبطال مفعول الانتخابات في إنتاج بديل في السلطة بشكل خاص. لقد كان مطلب حلّ أحزاب التحالف الرئاسي، خاصة جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، من أهم الشعارات المرفوعة في المسيرات الشعبية. أدركت السلطة جيدا أنه من الصعب إعادة اصباغ الشرعية للرئيس الجديد بالاستعانة بأحزاب ذات سمعة سيئة لدى الجزائريين. فتقدم المرشح عبد المجيد تبون كمرشح حر دون سند حزبي، رافعا شعار المجتمع المدني كأداة أساسية لإعادة ادماج الجزائريين في الحقل السياسي، وظل في كل خطاباته اثناء الحملة الانتخابية او بعد انتخابه رئيسا للجمهورية، يركز على مفردة المجتمع المدني والحركة الجمعوية كوسيلة جديدة لإعادة بناء حقل سياسي أفسدته عشرون سنة من الممارسات الزبونية والعصبوية والجهوية.

في الواقع، لم يختلف عبد المجيد تبون عن الرئيس السابق الذي اسقطه الجزائريون في هذه النقطة. فعبد العزيز بوتفليقة ترشح حرا، وبنى شبكة جمعوية واسعة جمعها تحت مسمى «تنسيقية الجمعيات المساندة لبرنامج رئيس الجمهورية» ضمت حسب احصائيات غير رسمية أكثر من 12000 جمعية وطنية ومحلية، كانت يده القوية داخل المجتمع

السلطة إلى القضاء لحل جمعية ما، إلا أن آلاف الجمعيات ماتت من تلقاء نفسها بسبب إما صعوبة الحصول على تمويل، او لكونها حبرا علي ورق منذ نشأتها.

نقص خبرة الناشطين الجمعويين في مجال بناء البرامج واعداد مخططات العمل وتسيير الجمعيات وتسيير علاقتها بالإدارة، مما أدى إلى نشوء صراعات لا تنتهي بين اعضائها أدت في الكثير من الأحيان إلى تجميد الجمعية او إلى حلها من طرف أعضائها.

الكثير من الجمعيات الوطنية لها علاقة مباشرة مع أحزاب سياسية، وفي الكثير من الأحيان بمجرد أن تندلع أزمة داخل الحزب تنتقل إلى الجمعية. شاهدنا عشرات الجمعيات الوطنية بقيادة تين او بمكثبين وهو سبب كاف بالنسبة للإدارة لكي تجمد عملها وتجمد حصولها على الدعم المالي أو عدم اشراكها في مختلف النشاطات.

إن القيود المفروضة على التمويل جعلت الإدارة هي الملجأ الوحيد للجمعيات للحصول على أموال تسمح لها بالنشاط وتنفيذ برامجها. ولكن، في ظل المناخ السياسي الذي أرساه بوتفليقة خلال عشرينيتين من الحكم، تحول الحصول على التمويل إلى وسيلة للمساومة ومبادلة الولاء مقابل الحصول عليه.

أمسكت الإدارة باليد التي تألم الحركة الجمعوية (التمويل)، فحولت الولاء إلى المقابل الذي يجب دفعه للحصول على التمويل. لكن هذا الوضع سيخلق مشكلة أكبر بالنسبة للحركة الجمعوية. إذ سيشجع على تكاثر الجمعيات الانتهازية التي تباع الولاء وتأثت المشهد السياسي لصالح السلطة (محليا أو وطنيا) مقابل الامتيازات والدعم والتسهيلات، أو لأجل الظفر بهذه الامتيازات.

حتى بعد رفع قانون الطوارئ في سنة 2011 عقب ما عرف في الجزائر بأحداث الزيت والسكر³²، فإن الوضع لم يتحسن، إذ قابله وضع قانون جديد للجمعيات وصف بقانون التراجع عن مكتسبات القانون السابق (انظر المقارنة في الجدول أعلاه). لقد كرس بصفة قانونية هيمنة الإدارة على فضاء الجمعيات، ومنح لها هامشا للتصرف بمزاجية أمام النشاط الجمعويين سواء أكان ذلك بخصوص ملفات تأسيس الجمعية أو في منح الإعانات لها.

اختراق الجمعيات وافتعال المشاكل لتلك التي لا تؤيد خططها، وبالأخص خطة الرئيس بوتفليقة للاستمرار في السلطة. كنا نشهد عشية كل موعد انتخابي هام (الانتخابات الرئاسية تحديدا) حدوث حركات تصحيحية داخل هذه الجمعيات تنتهي غالبا إما إلى ادخالها إلى بيت الطاعة والسير في صف السلطة او تجميدها. ينطبق الأمر نفسه على النقابات وحتى الأحزاب السياسية.

خلق تكتلات جمعوية تتكون غالبا من جمعيات وطنية ومحلية مدعومة من الادارة، تمنح لها كل الوسائل المادية للدولة مقابل الترويج لمشاريع السلطة وعروضها على غرار تنسيقية الجمعيات المساندة لبرنامج الرئيس بوتفليقة التي كانت بمثابة الذراع الجمعوي لبوتفليقة طوال عشرون سنة من الحكم.

سمحت السلطة بعد أحداث اكتوبر بالتعددية الحزبية والحرية

32 حول هذه الأحداث أنظر إلى الدراسة التالية للباحث عبد الناصر جابي: الحركات الاحتجاجية في الجزائر: كانون الثاني - يناير 2011). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(الدوحة). https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Protest_Movements_in_Algeria.aspx

المدني في المواعيد السياسية الحاسمة...

السياسية وفي النقاش السياسي. فهل المجتمع المدني هنا كما تفهمه السلطة هو وسيلتها الأساسية للتغطية على تعطيلها للحقل السياسي والإعلامي؟ وهل تلجأ السلطة مجدداً إلى المجتمع المدني كبديل عن الأحزاب السياسية لتسيير المرحلة المقبلة؟

الجمعيات كآليات للترقية الاجتماعية والسياسية: جعلت السلطة من الجمعيات آلية للمشاركة السياسية المحلية من خلال إتاحة القانون إمكانية مشاركة الجمعيات في مداوات المجلس الشعبي البلدي. أما على المستوى الإقليمي والوطني، فيحظى رؤساء الجمعيات بأولوية المشاركة في استقبالات الشخصيات الرسمية أو تنشيط التظاهرات الثقافية والمناسبات الوطنية التي يحضر فيها المسؤولون في الدولة. إن هذه الوضعية التي خلقتها ممارسات السلطة جعلت كل من يرغب في الارتقاء اجتماعياً أو بناء مسار سياسي يلجأ إلى الانخراط في الجمعيات المعروفة عنها قربها من السلطة أو تأسيس جمعية واستخدامها كآلية للاقترب من السلطة ومقايسة الولاء والدعم مقابل الامتيازات...

الامسك بورقة الدعم: تعتبر ورقة الدعم المالي من أهم آليات احتواء الحركة الجمعوية، فالنصوص التي تتحدث عن شروط منح الإعانات المالية للجمعيات ما هي إلا حبر علي ورق حسب تعبير الكثير من المستجوبين. لا يحصل الجميع على الدعم بنفس القدر، بل هو مرتبط أكثر بعلاقة أعضاء الجمعية مع السلطة المحلية أو المركزية. فجمعيات كثيرة لا نشاط لها في الميدان الذي تأسست فيها تتلقى معونات ضخمة مقابل فقط الدعم السياسي الذي تقدمه.

المرصد الوطني للمجتمع المدني: آلية لدعم استقلاليته ام لاحتواء؟ تتميز الجزائر بسخاء القوانين وشح التطبيق، وعلى مدار ثلاثون سنة من التعددية استطاعت السلطة أن تتطور مهارات في إبطال مفعول التعددية الحزبية والجمعوية وحرية الصحافة في إرساء نظام ديمقراطي. لهذا السبب عبر الكثير من المبحوثين عن تشاؤمهم بمستقبل المجتمع المدني في الجزائر على ضوء الإجراءات الدستورية والمؤسسية التي تم إرساؤها بعد الحراك. حتى وإن كانت تصورات المبحوثين لاستقلالية المجتمع المدني مختلفة وأحياناً متناقضة، إلا أنها تتفق كثيراً حول عدم قدرة الحراك على تغيير واقع. ضمن هذا المنظور يندرج المرصد الوطني للمجتمع المدني، حيث يكفي النظر إلى تركيبته، ومواقفه ونشاطاته لكي نفترض أنه لن يكون مستقلاً. بل سيكون أداة السلطة في هيكل الحركة الجمعوية وإخضاعها وتجنيدتها، بل إن الحديث قد بدأ منذ مدة حول ضرورة خلق فيديريالات وتكتلات جمعوية تساهم في تنفيذ مهام المجتمع المدني كما تنصورها السلطة.

تتصور السلطة مهام ووظيفة المجتمع المدني كقوة داعمة لمجهودها التنموي تساهم فيما تسميه غرس الوعي بالتحديات التي تمر بها البلاد ويشارك في تجسيد برامج التنمية. في الحقيقة هذه التصورات لا تختلف عن تلك التي كانت سائدة خلال الاحادية الحزبية حيث ينظر إلى مختلف الجمعيات والتنظيمات المهنية كملحقات للحزب، يستخدمها لتنفيذ برامج السلطة وتصوراتها. تصر السلطة على أن المجتمع المدني لا يجب أن يمارس السياسة ولكنها في الآن نفسه تطالب منه أن يكون داعماً لها. السياسة في نظر السلطة هي دعم أو ممارسة نشاط سياسي معارض أو مخالف لتوجهاتها، أما دعمها فهو ليس سياسة بل واجب وطني.

دعت السلطة الجزائريين إلى الانتظام في الجمعيات الموجودة أو تأسيس جمعيات جديدة من أجل التحضير لما بات يعرف في الخطاب السياسي الجزائري «بالجزائر الجديدة». ووعدت بتذليل كل العراقيل البيروقراطية أمام الشباب. وبالفعل أشارت بعض المصادر الاعلامية إلى تأسيس أكثر من 4000 جمعية خلال الثلاث سنوات التي تلت الحراك. وأكد ذلك الكثير من المبحوثين في إجاباتهم عن سؤال حول ماذا تغير بعد الحراك بالنسبة للحركة الجمعوية.

ولكن من جهة أخرى لاحظنا أن جميع طلبات الشباب بتأسيس أحزاب سياسية منبثقة من الحراك الشعبي قوبلت بالرفض. فلماذا تتساهل السلطة مع تأسيس الجمعيات وتتشدد في اعتماد أحزاب جديدة؟ ثم هل منح الاعتماد لجمعية ما كافي لكي تنشط بكل حرية وفي المجالات التي اختارتها؟

يمنع قانون الجمعيات الصادر في 2012 الحركة الجمعوية من ممارسة السياسة، ويعتبر الاحزاب هي الإطار الوحيد لفعل ذلك. ومع ذلك فقد لاحظنا أن نسبة كبيرة من الجمعيات موضوع الدراسة مرتبطة بأحزاب سياسية، وأن الحياة الجمعوية تمثل إطار جيداً للتنشئة السياسية للمناضلين، وأن أحزاب السلطة هي المستقطب الرئيسي للجمعيات وتطلب خدماتها خلال المواعيد الانتخابية. كما لاحظنا كذلك أن أحد أهم أشكال العلاقة بين الحركة الجمعوية والادارة المحلية هي استدعائها لها خلال الزيارات الرسمية للمسؤولين أو للمشاركة في المهرجانات الانتخابية لمرشحي أحزاب السلطة. تتعامل السلطة مع مسألة ممارسة الجمعيات للسياسة بمكيالين. فهي تضرب بيد من حديد كل جمعية تتدخل في الشأن السياسي بشكل مباشر على غرار ما حدث لجمعية راج (RAJ) التي عبرت عن انخراطها الكلي في الحراك الشعبي، حيث انتهى بها الأمر إلى حلها بقرار قضائي. بينما تغض الطرف عن الجمعيات التي تمارس السياسة بأشكال غير مباشرة وداخل الحدود التي رسمتها لها السلطة والمتعارف عليها ضمناً - أي مساندة السلطة في الانتخابات الكبرى (الرئاسيات، الاستفتاءات، وغض الطرف عن استخدام الجمعية أو مواردها من أجل الدعاية لشخص اعضائها عند ترشحهم لانتخابات محلية أو برلمانية، أو حين يستخدمونها لمساندة الأحزاب أو المرشحين الموالون للسلطة.

مقابل رفض اعتماد أحزاب جديدة، ظهرت ثلاثة تكتلات جمعوية فُصح لها الطريق للنشاط على كافة المستويات للترويج لخارطة طريق السلطة و تصورها لجزائر ما بعد بوتفليقة. والسمة المشتركة لهذه التكتلات هي أنها تضم شخصيات قريبة من السلطة وداعمة لها و تحظى برعاية مباشرة من السلطة، فالمستشار السابق لرئيس الجمهورية حول الحركة الجمعوية السيد نزيه بن رمضان هو من أشرف على اطلاق تكتل نداء الوطن، في حين يحظى تكتل المسار الجديد بدعم رسمي واضح اثناء تأسيسه واستقبال منسقه من قبل رئيس الجمهورية. كما أن المنتدى الاعلامي الجزائري يحظى برعاية رسمية ويستقبل اعضاءه في كافة الولايات من قبل السلطات الرسمية. وفي المقابل لم تخف هذه التكتلات الثلاث دعمها المباشر للسلطة.

لعبت هذه التكتلات دوراً بارزاً خلال فترة ما بعد الحراك وتشير كل المؤشرات انها ستلعب دوراً في المرحلة القادمة بعد تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني.

ظل الرئيس عبد المجيد يكرر في كل مناسبة، يؤكد على ضرورة اشراك المجتمع المدني في الشأن العام لتعزيز الديمقراطية التشاركية، وتحضر السلطة مشروع قانون جديد للجمعيات تقول انه سيساير دستور 2020. وفي المقابل شهد الحقل السياسي تراجعاً ملحوظاً في الحريات

خاتمة

بالنسبة للرأسمال الخاص. في سياق ريعي حيث السلطة تحتل الحقل الاقتصادي بأدوات غير اقتصادية، ينجذب هؤلاء أكثر نحو قطاعات المضاربة التي تحتاج إلى نسج معارف وعلاقات قوية داخل الإدارة للحصول على تسهيلات وامتيازات داخل سوق الصفقات العمومية التي تمثل المستثمر الرئيسي في البلد. هذه القطاعات يسهل على السلطة مراقبتها، ولذلك، استطاع بوتفليقة خلال عشرينيتين في الحكم من صناعة طبقة من رجال المال اعتمد عليهم لترسيخ حكمه، من خلال منحهم الامتيازات وتسهيل وصولهم إلى القروض والمعلومات والصفقات العمومية، وحمايتهم من القضاء ومفتشية العمل ومصالح الضرائب... هذا النوع من البورجوازية لا يحمل مشروعا ديمقراطيا ولا يمكن أن يكون سندا للمجتمع المدني، لأنه يعيش أصلا على الامتيازات الناتجة عن غياب الديمقراطية والشفافية وعدم استقلالية القضاء.

إذا، الحامل المادي للمجتمع المدني في الجزائر ليست البورجوازية المنتجة والمستقلة عن السلطة، بل السلطة السياسية نفسها هي من يمول الحركة الجمعوية ويمنع عليها أشكالا أخرى من التمويل أو أنها تضع شروطا صارمة تعجزية للحصول عليها، وهي من يحتضن الرأسمال الخاص الذي انبثق أصلا من رحمها ومن ممارساتها الريعية. جمود الثقافة السياسية للنخب الحاكمة:

نشأت النخب السياسية الحاكمة في الجزائر داخل الأيديولوجية الشعبوية، والتي تجسدت عبر الأحادية الحزبية والاشتراكية الاقتصادية إلى غاية تسعينات القرن الماضي، ثم استمرت إلى ما بعد التعددية كمهكل أساسي لثقافة النخب السياسية في السلطة.

تقوم الشعبوية على تصور للجسم الاجتماعي كتلة واحدة لا تتخللها أية خلافات أو صراعات بين أفرادها. الجماعة الوطنية بحسب الشعبوية تتكون من إخوة وأخوات، يمثلهم الزعيم السياسي ليخدمهم ويحرص على وحدة الأمة بمراقبة المجتمع ومنع كل أشكال التعبير عن الخلافات والاختلافات السياسية. لن تستطع ثلاثون سنة من التعددية الشكلية أن تحرك ساكنا هذه الثقافة السياسية، وبقي التوجس والهوس من الأحزاب المستقلة ومن الجمعيات نفسه كما كان قبل التعددية.

يتجلى من خطاب السلطة حول المجتمع المدني بعد الحراك، استمرار نفس التصورات ما قبل التعددية له، أي النظر إليه كملحق للسلطة تماما كما كانت المنظمات الجماهيرية خلال فترة الحزب الواحد. المجتمع المدني بالنسبة لها، ليس الفضاء الذي يعبر فيه المجتمع بطريقة مؤسساتية وقانونية عن اختلافاته، خلافاته والمصالح المتناقضة لمختلف الجماعات الاجتماعية والفئات السوسيو مهنية، بل هو إطار ينتظم فيه الأفراد ليسمح لهم بالانخراط في المشاريع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تضعها السلطة.

إن تجربة التسعينات المريرة، تحولت إلى هاجس حقيقي للسلطة، وجعلتها تنظر إلى الحرية الجمعوية وحرية التعبير واستقلالية الأحزاب كتهديد للسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية، ولهذا السبب تخشى من الاستقلالية ومن الحرية، وتصر على مراقبة كل التنظيمات الجمعوية أو الحزبية أو الإعلامية، خاصة في ظل الأدوار التي أصبحت تقوم بها المنظمات الغير الحكومية منذ بداية الربيع العربي، حيث الفضاء الجمعوي يعتبر أحد أهم القنوات التي تتدخل منها في الشؤون الداخلية للدول تارة باسم حقوق الإنسان وتارة أخرى باسم حرية التعبير ونشر الديمقراطية. يبدو أن السلطة من خلال تأسيسها لمرصد للمجتمع

ربما يكون الحراك الشعبي الذي اندلع في 22 فبراير 2019 أعظم حدث سياسي في الجزائر المستقلة من حيث الشمولية والانغراس الزمني وأشكال التعبير السلمي، ومع ذلك فإن نتائجه لم تكن بحجم الآمال والطموحات والمطالب التي عبر عنها الجزائريون الذين ساروا لمدة عام ونصف في شوارع المدن. فالمجتمع المدني باعتباره أحد الركائز الأساسية للديمقراطية، لا يبدو أنه استفاد على الأقل في جانبه الجمعي، من الحراك، ولا استطاع أن يتخلص من الممارسات الذبونية والاحتوائية التي ميزته منذ بداية التعددية.

إذا كان الحراك قد استطاع اضعاف قدرة الأحزاب السياسية التقليدية على تجنيد الجزائريين حول مختلف العروض التي تطرحها السلطة، فإنه في المقابل عجز عن تحرير فضاء جمعي يكون حاضنة لمجتمع مدني مستقل.

إن اصرارنا في بداية الدراسة على ضرورة ارجاع مفهوم المجتمع المدني إلى أصوله البورجوازية لم يكن مجرد ترف فكري، بل لإدراكنا أن الحركات الاجتماعية والشعبية في الشارع لا يمكنها أن تقود عملية التغيير السياسي إذا ما غابت الشروط الموضوعية الأخرى التي تسند المجتمع المدني وتعزز استقلاليته المادية والمعنوية. استطاع الحراك أن يسقط نظام بوتفليقة وأن تتحرر حملات لمحاربة الفساد، ولكن مشروعه السياسي المتمثل في تحرير ديناميكية التحول الديمقراطي من الجمود الذي توجد فيه تبدو وكأنها تواجه صعوبة حتى لا نقول تواجه مقاومة، وفي نظرنا هذه المقاومة هي نفسها التي أفشلت التحول الديمقراطي في موجهة الأولى في بداية التسعينات، وتتمثل في:

استمرار البنية الريعية للاقتصاد الجزائري:

رغم إقرار الليبرالية الاقتصادية منذ 1989، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مرتبطا بمدخيل المحروقات بنسبة تفوق 97%. إن التراجع عن الإصلاحات التي قامت بها حكومة مولود حمروش (1989-1991)، منع تشكل بورجوازية وطنية مستقلة تنتج فائض قيمة يخفف من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات. وعزز في المقابل قدرة السلطة على مراقبة الحقل الاقتصادي، والتحكم في عملية توزيع الثروة داخل الجسم الاجتماعي. يقوم الاقتصاد الريع على التوزيع والتخصيص، ويجعل من السلطة السياسية ومراكز صنع القرار فيها (المؤسسات) هدفا أساسيا داخل المجتمع باعتبار التقرب منها يمنح فرص أكبر للحصول على حصص من الربح، ويقوم كذلك على مقاومة قوى السوق ومنعه من الاشتغال وفقا لقوانينه الداخلية (العرض والطلب وحرية المنافسة). إن المدخيل الضخمة التي دخلت خزينة الدولة خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2014، سمحت للسلطة بجعل نفسها أكثر استقطابا من السوق. هذا الأخير كان أصلا مقيدا ويعاني من تدخلات سياسية حالت دون توفر الشروط القانونية والاقتصادية لاشتغال قانون فائض القيمة. أي أن الحقل الاقتصادي كفضاء لإنتاج الثروة كان مخنوقا من طرف السلطة السياسية، وهذا ما سيجعل السلطة هي رهان كل الباحثين عن الكسب السهل والسريع في المجتمع، سواء بالتقرب منها للحصول على مشاريع وصفقات، أو بإظهار الولاء مقابل الامتيازات والنعيم. في هذا السياق، ستستخدم الجمعيات كوسيلة للتقرب من السلطة، بينما تستخدم السلطة أموال الربح البترولي كأداة لشراء الذمم والولاء. ما كان بالإمكان الإبقاء عن المادة التي تنص على تمويل الجمعيات من قبل الإدارة لولا وجود مدخيل ريعية ضخمة، وما كانت السلطة وأجهزتها تتمتع بالجاذبية لولا الامتيازات التي توزعها دون رقيب. نفس الأمر

إطلاقاً إضعافاً للدولة أو منافستها في صلاحياتها وسيادتها. إن الانحراف الذي عرفته الدولة طوال سنوات بوتفليقة لم تكن ممكنة لو لا إضعاف المجتمع المدني وتحويله إلى أحد أدوات إعادة إنتاج الزبونية والفساد السياسي. قوة الدولة من قوة المجتمع المدني المستقل عنها.

تبرر السلطة حصر النشاط الجمعي في الميادين التي تراقبها بحماية المجتمع من عودة التطرف و استغلال الإسلاميين والانفصاليين للحركة الجموعية مجدداً، و لكن ما لم تقدم السلطة بدائل أخرى للمجتمع، غير العودة إلى تصور لمجتمع مدني يكاد يتطابق مع مفهوم الحركات الجماهيرية الذي كان سائداً قبل التعددية، لن يحل المشلكة، بل سيفقد المجتمع ثقته في الدولة حين يرى أن الآليات المستحدثة بعد حراك 22 فبراير، على غرار المرصد الوطني للمجتمع المدني غير فعالة في ادماج الجزائريين في الحقل السياسي، و في كبح شهية الريعيين والانتهازيين

استمرار الإدارة في لعب دور الممول الأول للجمعيات سيزيد من فرص انتشار الفساد داخل الإدارة وداخل الحقل الجمعي على حد سواء.

لا يمكن للمجتمع المدني أن يحقق استقلاليته، وبالتالي تحقيق فعالية أكبر في أداء أدواره إلا بالنضال من أجل تحقيق استقلاليته المالية. إذ لا يمكن أن نطالب السلطة بتوفير الإعانات المالية ثم نحاول معارضتها أو الإفلات من استراتيجيات الاستزلام التي تنتهجها الإدارة وأحزاب السلطة. ولذلك، فإن النضال من أجل تحرير الحقل الاقتصادي من هيمنة السياسي عليه يمثل جزءاً أساسياً من النضال لأجل الديمقراطية.

المدني تريد أن تضع إطاراً رسمياً للنشاط الجمعي، حيث يكون فيها للجمعيات أدوار ثانوية مرتبطة بأجندة السلطة وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية. ولكن، هل سيصمد هذا الخيار أمام شهية السلطة في الاستمرار وفي الإفلات من الرقابة؟ للأسف لا تمتلك النخب الحاكمة التي ورثت السلطة عن الحزب الواحد الحس بالمنظور التاريخي لأخطار احتواء واستزلام المجتمع المدني، ولا تمتلك وعياً فكرياً بمنطق وأنتروبولوجية السلطة السياسية. حينما تبدي السلطة حاجة إلى مجتمع مدني يفترض بحكم تعريفه أنه مستقل و سلطة موازنة لسلطة الدولة، فإن الحركة الجموعية التي ظهرت و تنشط في سياق ريعي، ستتحول لا محالة إلى وسيلة للتقرب إلى هذه السلطة، و سيعمل الجميع، سلطة و مجتمعاً مدنياً، على إخفاء تحالف المصالح هذا بأدوات مختلفة، منها الديماغوجية، الكذب المفضوح، الابتذال السياسي... و كذلك العمل على غلق كل المنافذ التي يمكن أن تشكل تهديداً لهذا التحالف، فيتم احتكار كل شيء باسم خدمة المصلحة العامة، فيحتكر مثلاً الحديث عن الديمقراطية و حرية التعبير من طرف نفس الجهات والهيئات والأشخاص الذين يعملون ما يوسعهم لمحاربة حرية التعبير والصحف المستقلة، والأمر نفسه بالنسبة للقضاء وشفافية الانتخابات...ستتحول وظيفة المجتمع المدني المستزلم من طرف السلطة إلى شاهد زور على إجهاض التحول الديمقراطي الذي عبر عنه الجزائريون، خاصة و أن معظم الشباب المنخرط في الحركة الجموعية المستقطبة من طرف السلطة ورث نفس الثقافة السياسية الشعبوية، و يعيد إنتاجها بلا هوادة. لقد ترشح الآلاف من الشباب في الانتخابات التشريعية والمحلية المنظمة بعد الحراك، ولكن خطابهم السياسي لا يختلف في شيء عن خطاب كهول جبهة التحرير الوطني.

نختم هذه الدراسة بتوصيات نعتقد أنها قد تساعد على تجاوز المأزق الذي توجد فيه الحركة الجموعية:

- على السلطات العمومية أن تدرك أن قوة المجتمع المدني، المتمثل هنا في الحركة الجموعية بمختلف أنواعها لا يمكن أن تتحقق إلا باستقلاليته المادية والمعنوية، وهذه القوة لا تعني

مصادر ومراجع

- 1- Eté. Pp 309- 2/Hechemaoui Mohammed, permanence du jeu politique en Algérie , IN: Politique étrangère, 2009 -321.
- 2- Mohammed Harbi, Clientélisme et clanisme, aperçu historique(Entretien avec mohammed Harbi). In, Naqd, n°19 -2 17-Automne/Hiver 2004.Alger. pp 13,20
- 3- Omar Hachi, les associations déclarées, In : les cahiers du CREAD, N°53(2000 -3
- 4- Taib Essaid, Associations et société civile en Algérie(OPU 2014) Alger
- 5- نوري دريس: انتخابات رئاسية أم إجهاض لتحول ديمقراطي؟ (نوفمبر 2019) <https://bit.ly/39OLNnx>
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963. http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion63_3.htm#Droit
- 7- الجمهورية الجزائرية: دستور 2020، <https://www.joradp.dz/TRV/AConsti.pdf>
- 8- الزبير عروس، الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والآفاق. دفاتر المركز، رقم 13 / 2005 (مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهران)
- 9- سيف الدين بوسماحة، وشبوط سعاد يمينة في دراستهم حول «قانون الجمعيات الفرنسي 1901 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية و الحضرية، مجلد 7، عدد 2، (2020).
- 10- عبد الناصر جابي: الحركات الاحتجاجية في الجزائر: كانون الثاني - يناير 2011). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(الدوحة). https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Protest_Movements_in_Algeria.aspx
- 11- عزوي حمزة: «الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي»، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع (مجلة مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر)، الصادرة بالشلف عن جامعة حسيبة بن بوعلوي - الشلف، العدد 3، جوان 2016، ص 8. متوفر على الرابط التالي:
- 12- العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الأعيان، آليات إنتاج الواجهة السياسية، ط 2، الرباط، دفاتر العلوم الإنسانية، (2013).
- 13- عمر دراس: الظاهرة الجمعوية في الجزائر في ظل الإصلاحات الجارية: واقع وآفاق. مجلة انسانيات، العدد 28 (2005)، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، وهران). ص ص 23-38. <https://doi.org/10.4000/insaniyat.5275>
- 14- القانون رقم 06-12، المؤرخ في 12 جوان 2012 المتعلق بالجمعيات. <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012002.pdf?znjo=02>
- 15- نوري دريس : الممارسات الربعية، الذبونية السياسية و إشكالية المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: مقارنة سوسيولوجية للعلاقة المجتمع - الدولة (جامعة لمين دباغين. سطياف 02، 2016). يمكن تحميلها على الرابط التالي: <http://dspace.univ-setif2.682/dz/xmlui/handle/setif2>

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net

باريس - بيروت - تونس